

# التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية:

ما دور منظمات المجتمع  
المدني في البلدان العربية؟

زينة عبلة  
2017





شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية

ص.ب.: ١٤/٤٧٩٢ | المزرعة: ٢٠٧٠ - ١١٠٥ | بيروت، لبنان

هاتف: +٩٦١١٣١٩٣٦٦ | فاكس: +٩٦١١٨١٥٦٣٦

[www.annd.org](http://www.annd.org)

<https://www.facebook.com/www.annd.org>

بالتعاون مع

**CSOPartnership**  
for Development Effectiveness



## جدول المحتويات

٨	١. المقدمة .....
١٢	٢. القيود المفروضة في إطار التنمية العالمية .....
١٦	٣. لمحة عامة عن الاتجاهات والتحديات في تمويل التنمية .....
١٨	٣،١. الدين العام .....
	دراسة حالة   هل تقتصر مصر بحكمة؟
٢٥	٣،٢. فرض الضرائب .....
٢٧	٣،٣. المساعدة الإنمائية الرسمية .....
	المستفيدون من المعونة
	دراسة حالة   ٢ تحديات فعالية التنمية في لبنان: الرجوع إلى المستقبل
	معونة الجهات المانحة
٣٥	٣،٤. التدفقات الخاصة .....
	الاستثمارات
	التمويل المختلط
	التحويلات
٤٠	٣،٥. الاستنتاجات الرئيسية .....
	دراسة حالة   ٣ فلسطين: المساعدات في ظل الاحتلال
٤٤	٤. دور منظمات المجتمع المدني .....
	التصرف كوكالة رقابية
	تعزيز حوار حقيقي
	إبقاء الديون تحت التدقيق
	جعل الضرائب تعمل لصالح التنمية
	وضع فعالية التنمية في الممارسة الحقيقية
	توجيه التمويل الخاص نحو التنمية
٤٨	٥. المراجع .....



## قائمة بالأرقام والجداول

- الرسم ١:** إجمالي الدين الحكومي العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)
- الرسم ٢:** الدين الخارجي بعد عام ١١.٢ في مصر (مليار دولار أميركي)
- الرسم ٣:** إيرادات الضرائب/الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، آخر الأرقام المتوفرة (%)
- الرسم ٤:** صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة للفرد حسب المنطقة (بالدولار الأميركي)
- الرسم ٥:** صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة للفرد في البلدان العربية (بالدولار الأميركي)
- الجدول ١:** مؤشرات اقتصادية مختارة للبنان
- الجدول ٢:** المساعدة الإنمائية الرسمية بعد ٦.٢ (مليون دولار أميركي)
- الرسم ٦:** صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أميركي)
- الجدول ٣:** التحويلات الشخصية المستلمة للمستفيدين العرب الرئيسيين/الناتج المحلي الإجمالي (%)







## المقدمة



ينظر هذا التقرير في ظروف تمويل التنمية في البلدان العربية في ضوء التغييرات المذكورة أعلاه ويقدم لمحة عامة عن آليات تمويل التنمية في المنطقة العربية ويسلط الضوء على القيود ذات الصلة. ويهدف إلى إطلاع جمهور عريض غير تقني، وعلى وجه التحديد منظمات المجتمع المدني، على فعالية تمويل التنمية في المنطقة. ويستند التحليل إلى البحوث المكتبية والمصادر الثانوية أساساً. ومعظم الأرقام مستمدة من قواعد بيانات المنظمات الدولية، نظراً إلى محدودية توافر البيانات في المنطقة. ويختتم التقرير ببعض اقتراحات العمل الأساسية لمنظمات المجتمع المدني لتحسين فعالية التنمية.

شهد التعاون الإنمائي ومشهد تمويل التنمية تطوراً على مدى العقود الماضية ليشمل خيارات تمويل جديدة ويشرك أصحاب مصلحة إضافيين بما يتجاوز المانحين النموذجيين والمساعدة الرسمية التقليدية. وقد اعتمدت جداول أعمال التنمية العالمية تاريخياً على تقديم الموارد من البلدان الغنية للبلدان الفقيرة.

وقد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية في العقد الأخير إطاراً للتعاون الإنمائي ليشمل المساعدات الخارجية والمكاسب التجارية وتمويل الدين ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفي حين أن هذه التدفقات كانت المصادر الرئيسية لتمويل التنمية، فإن الاعتماد على الموارد المحلية للبلدان النامية وتمويل القطاع الخاص قد تزايداً مؤخراً كما يتجلى في المناقشات التي دارت منذ انعقاد المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة (اجتماع بوسان الذي عقد في ٢٠١١)، ومؤتمر خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائجها؛ وأهداف التنمية المستدامة، وبموازاة ذلك، فإن المعونة الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة المانحة أخذت في التناقص.

### إطار: «فعالية التنمية» أم «فعالية المعونة»؟

لطالما نأت الخطابات الخاصة بالتنمية الدولية عن استخدام مصطلحات «فعالية المعونة» عند مناقشة أداء المساعدة الإنمائية. وحلت عبارة «فعالية التنمية» محل عبارة «فعالية المعونة»، عقب المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة في عام ٢٠١١. ويبيد هذا التحول الانتباه عن النظر حصراً إلى المعونة في تعريفها التقليدي وآليات تنفيذها، وينقله إلى نطاق أوسع من السياسات والأنشطة غير المتمحورة حول المعونة والتي تؤثر على التنمية، مثل التخفيف من وطأة الفقر، وسياسات الحكم الرشيد وغيرها. ويعكس التغيير الخطابي بوضوح تعقيدات عملية التنمية وترابط التحديات الإنمائية، ولكنه في الوقت نفسه يشكك في ترتيب المسؤوليات في ظل النظام الدولي السائد.

منذ زمن الاستعمار، عُرِّفت المعونة بأنها تدفقات مالية امتيازية للتنمية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، على الرغم من عقود من التغييرات في أفكار التنمية، والمعايير، وتطور النظم العالمية. وقد حدد جدول الأعمال العالمي في العقد الماضي بشكل أكبر مفهوم المعونة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وعُرِّف المعونة على أنها التزام البلدان المتقدمة ومسؤوليتها بدعم البلدان النامية من خلال التجارة والاستثمارات والمساعدات المالية المباشرة في شكل شراكة، ولكن مع مسؤولية واضحة على الدول المتقدمة. وكان الغرض من وضع مساهمات المعونة في إطار خطة التنمية العالمية هو ضمان فعالية واستدامة عملية التنمية. وقد تلاشى توزيع المسؤوليات هذا في إطار أهداف التنمية المستدامة وأفسح المجال للتركيز على تعبئة الموارد المحلية باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية.

وعليه، فإن الخطاب الجديد لا يعكس الأبعاد المتعددة للتنمية بل تحولاً في المسؤوليات في إطار الأجندات العالمية والشراكات الإنمائية ويعكس التغيير في مسارات الالتزام التي اتخذتها البلدان المتقدمة تاريخياً، في ما يتعلق بتقديم المعونة إلى البلدان النامية ويعيد وضع واجب التمويل الإنمائي على عاتق حكومات البلدان النامية ويخفف العبء الواقع على عاتق البلدان المتقدمة مستبدلاً المساعدة الإنمائية الرسمية ومبرراً خفض ميزانيات المعونة المقدمة من البلدان المانحة.





## القيود المفروضة في إطار التنمية الدولية



وثمة مشكلة أخرى تنبع من البنيان المالي الدولي السائد وقوى العولمة. ويفقد العديد من البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، حيزاً للسياسة العامة في إطار انفتاح مالي متزايد على الصعيد العالمي، حيث تكون الحسابات الرأسمالية حرة ويجب على السلطة النقدية في البلد أن تستجيب للتدفقات الخارجية من البلدان المتقدمة. وقد ارتكز النمو الاقتصادي في هذه الأخيرة على السيولة وتوظيفها على مدى العقد الماضي ما أسفر عن استثمارات قائمة على المضاربة قصيرة الأجل تتدفق إلى البلدان النامية بدلاً من الاستثمارات المنتجة. وفي الوقت نفسه، تحد صكوك الإنفاذ التي وضعتها المؤسسات المالية الدولية من دور السياسة المالية وتخضعها للاستسلام لمصالح القطاع الخاص. وتزج هذه الشروط مجتمعة بالبلدان النامية في وضع غير مؤاتٍ. ورأى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥ الصادر عن الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أن «النظام النقدي الدولي الحالي قد اتجه نحو «إشعال الأوضاع» عن طريق تعزيز تدخلات السياسات التي أدت في كثير من الأحيان إلى تفاقم حالات الركود، بدلاً من تخفيفها، ووضع كل عبء التصحيح بدرجة كبيرة على المدينيين والبلدان التي تعاني من العجز ... وكل هذا يثبط كلا من نمو الطلب الكلي القوي وتعميق القدرة الإنتاجية»<sup>٣</sup>.

على الرغم من تطور نظام التعاون الإنمائي الدولي مع وضع أجندتين للتنمية العالمية تحددان أولويات التنمية وتجمعان الالتزامات الدولية وتحشدان مجموعة متنوعة من الموارد المالية وتحسنان باستمرار مبادئ وآليات فعالية التنفيذ، فإن خطة التنمية العالمية تنطوي على قيود متأصلة تقوض النتائج، أهمها الطابع الطوعي للالتزام دون أي إلزام قانوني.

إضافة إلى ذلك، فإن أجندات التنمية العالمية، سواء أهداف التنمية المستدامة أو ما سبقها، تتجاهل الأسباب الجذرية لمشاكل التنمية. على سبيل المثال، عند النظر في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالديون والبيئة، نرى تقليلاً من قيمة مشاكل علاقات القوة والظروف التاريخية التي أثرت على المسؤولية والنتائج<sup>١</sup>. وبالتالي، فإن تحقيق أجندة التنمية يعتبر عملية تقنية لصنع السياسات وتعبئة الموارد المالية. ويقترن ذلك أيضاً بزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وموارد التمويل المحلية، كما ذكر آنفاً، مما يخفف من المسؤولية المالية للبلدان المتقدمة التي لم تتحقق سابقاً والتي حددت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن العالم النامي يمر بأكبر أزمة إنسانية<sup>٢</sup>.

١ ماغدينا بيكسل وكريستينا جونسون، «المسؤولية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة»، منتدى للدراسات الإنمائية،

<https://doi.org/10.1080/08039410.2016.1252424/> <13-29 (2017)> 44.1

٢ وكالة أنباء الأسوشياتد بريس، «المجاعة، أكبر أزمة إنسانية في تاريخ الأمم المتحدة»، قناة الجزيرة، ١١ آذار/مارس ٢٠١٧،

تم دخول الموقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧ [http://www.aljazeera.com/news/201703//famine-united-nations-170310234132946.html]

٣ جعل الهندسة المالية الدولية تعمل من أجل التنمية، من إصدار الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠١٥).







لمحة عامة عن  
الاتجاهات والتحديات  
في تمويل التنمية



ويتراكم الدين العام نتيجة لعوامل محلية ودولية. فإضافة إلى خصوصيات البلد وتطوره التاريخي (السمات الهيكلية، والتطور المؤسسي، ومسار التنمية العامة، وما إلى ذلك)، ترتبط العوامل المحلية بفشل السياسات العامة في تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات على مر الزمن، وتخفيف الصدمات على الاقتصاد، إلى جانب الافتراض غير المسؤول لبعض القادة السياسيين. إن طبيعة الاقتصادات العربية، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، ونقاط الضعف في القطاعات الإنتاجية المحلية هي عوامل داخلية أخرى ذات صلة. إن هيكل النظام المالي الدولي الذي يجذب التدفقات من البلدان النامية إلى العالم المتقدم النمو (راجع القسم ٢) وانتشار الصراعات في المنطقة ذات التكاليف المرتفعة على الاقتصاد والمجتمع هما أيضاً من العوامل الرئيسية لتراكم الدين العام. وفي ظل هذه الظروف، تزداد مواطن الضعف الاقتصادية والمالية، وتتدهور ديناميكيات الدين العام وتؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تشكيل أولويات الحكومة، على حساب الأهداف الإنمائية.

في ظل هذه الظروف العالمية، استفادت البلدان العربية من موارد مالية محلية ودولية مختلفة، إلا أن إنجازاتها الإنمائية لا تزال متباينة، في حين تزايد عدم الاستقرار والصراعات في كافة أنحاء المنطقة. ويعرض هذا القسم موارد التمويل التنموي الرئيسية للبلدان العربية والتحديات المتعلقة بفعاليتها في التنمية.

### ٣.١. الدين العام

يعدّ الدين العام آلية تمويل تقليدية تُستخدم في أي استراتيجية نموذجية لتقدم الاقتصاد. في المنطقة العربية، تعتمد البلدان غير المصدرة للنفط على الدين العام لتمويل عجز ميزانيتها، في حين تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي أحياناً إلى ذلك بسبب مواردها الوفيرة من النفط.

في بعض البلدان، مثل لبنان والأردن ومصر وموريتانيا، ارتفع الدين العام ليصل إلى ما يقرب من ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للثلاث الأخيرة، وتجاوز ١٣٠٪ في لبنان مؤخراً<sup>٤</sup>. أما البلدان العربية الأخرى، فتتمتع بمعدلات دين عام أكثر قابلية للتحكم (الرسم ١).

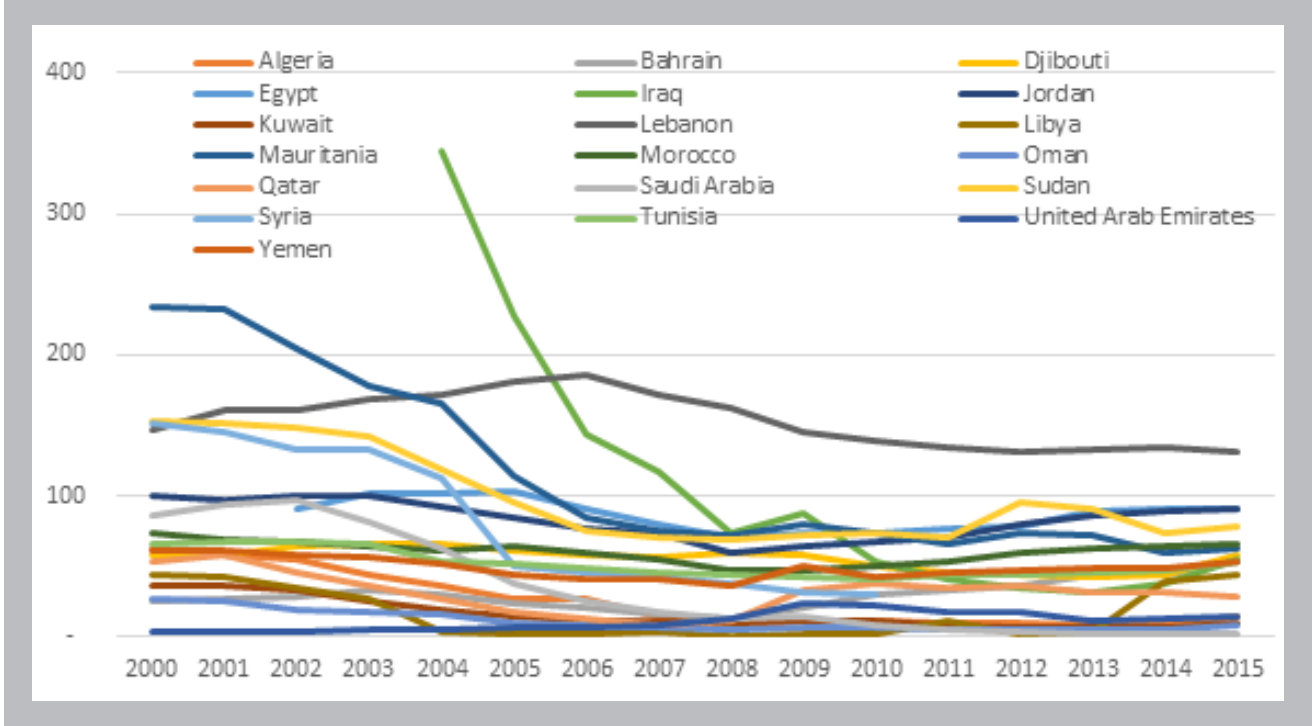
يظل الدين العام قابلاً للتحكم طالما أن الحكومات تستطيع أن تدفع خدمته وأصله. وتقوم المؤسسات المالية الدولية<sup>٥</sup>، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بتقييم استدامته (عدم استدامته) استناداً إلى إطار ينظر في معايير مثل معدل النمو الاقتصادي للبلد، وظروف التجارة الخارجية، وتوافر الموارد المالية الخارجية لتسديده. وبناءً على ذلك، فإنها تدعو إلى سياسات لإدارة هذه المتغيرات، بغض النظر عن تأثيرها على رفاه الإنسان والاحتياجات الاجتماعية في البلاد<sup>٦</sup>.

٤ صندوق النقد الدولي، «تقرير لبلدان وموضوعات مختارة»، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، [https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201602/weodata/weorept.aspx?sy=2010&ey=2016&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=83&pr1.y=8&c=5122%C6822%C6122%C6862%C4192%C4492%C6112%C5642%C4692%C4532%C4562%C4332%C7322%C4392%C4632%C4432%C7442%C4462%C4662%C6722%C474&s=GGXWDG\\_NGDP&grp=0&a=#download](https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201602/weodata/weorept.aspx?sy=2010&ey=2016&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=83&pr1.y=8&c=5122%C6822%C6122%C6862%C4192%C4492%C6112%C5642%C4692%C4532%C4562%C4332%C7322%C4392%C4632%C4432%C7442%C4462%C4662%C6722%C474&s=GGXWDG_NGDP&grp=0&a=#download) [تم دخول الموقع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧]

٥ المؤسسات المالية الدولية هي عموماً المصارف الإنمائية العالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. ويمثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مصدرين مؤثرين للمعرفة الإنمائية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي هذا التقرير، فإن الإشارة إلى المؤسسات المالية الدولية تستهدف بصفة عامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دورهما كمؤسستين مانتحتين تضعان إطاراً لجدول أعمال التنمية.

٦ إعمال الحق في التنمية، مقالات بمناسبة الاحتفال بـ ٢٥ عاماً على إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣) <<https://doi.org/10.18356/49006/c2a-en>>

الرسم ا: إجمالي الدين الحكومي العام/ الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٥

إن الاختيار بين الدين الخارجي أو الدين المعين بالعملة الأجنبية تحديداً، وبين الديون المحلية الأقل ثقلها نسبياً، يتعلق بتكلفة الاقتراض وتطوير النظام المالي المحلي أساساً. ويعتبر الدين الخارجي عموماً عنصراً أكثر خطورة من الديون، ولكن ينبغي ألا يكون مشكلة طالما أنه يقترن باستثمارات منتجة في الاقتصاد المحلي ويرتبط بجدول زمني متوازن في إدارة العملات واستحقاق الديون. ومن بين البلدان العربية ذات الدخل المتوسط، فإن لبنان والأردن، وفي الآونة الأخيرة تونس، أكبر حصة من الاقتراض الخارجي<sup>٧</sup>.

يُظهر تكوين الدين العام في البلدان العربية تاريخياً زيادة الاعتماد على الإقتراض الحكومي، والأطراف الثنائية أو المتعددة الأطراف، وأقل على المستثمرين الدوليين والأسواق الأكثر ثقلها وخطورة<sup>٨</sup>. غير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي لجأت مؤخراً إلى الدين الخارجي من خلال أسواق الديون الدولية. وصدمت قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في عام ٢٠١٦، الأسواق الدولية مع صفقات الاقتراض الضخمة من ٩ مليار دولار أميركي، ٥ مليار و ١٠ مليار دولار أميركي (قرض مشترك) على التوالي. ولدى دول مجلس التعاون الخليجي مدخرات مالية كبيرة للاستفادة منها، ولكنها تنوع تمويلها من العجز من مصادر مختلفة، بعد انخفاض أسعار النفط<sup>٩</sup>.

٧ روبرتو ريزند روشا، زسوفيا آرفاي، و سوبيكا فارازي، الوصول المالي والاستقرار: خريطة طريق للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١١).

٨ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي. أكتوبر ٢٠١٦، أكتوبر ٢٠١٦، <<http://public.eblib.com/choice/PublicFullRecord.aspx?p=4745317>>

تم دخول الموقع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧

٩ مؤشرات التنمية العالمية | قاعدة البيانات

<<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GNS.ICTR.ZS&country=#>>

تم دخول الموقع في ٣٠ مارس ٢٠١٧

وقد واجهت أربعة بلدان عربية (تونس والمغرب والأردن ومصر) هذا الوضع. اتبعت تقادم السياسة النقدية لصندوق النقد الدولي في التسعينات ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين التي أثنت عليها لكونها «إصلاحية ناجحة»، إن انتفاضات ٢٠١١ في تونس ومصر، والمظاهرات المغربية، والمبادرات الحكومية الأردنية السريعة لاعتماد أجندة إصلاحية، هي مؤشرات صارخة على فشل السياسات المطبقة في ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان الأساسية. وبعد الانتفاضات العربية، أعاد صندوق النقد الدولي توجيه خطابه ومشورته السياسية في هذه البلدان نحو تحقيق أهداف اجتماعية طويلة الأمد، إلى جانب الاستقرار النقدي، غير أن ذلك لم يعكس عملياً<sup>١١</sup>. وظل هدفها الرئيسي في مجال السياسة العامة يتمثل أساساً في سداد الديون الخارجية.

مرة أخرى، كانت البلدان الأربعة عاجزة عن التمويل وتراكمت لديها أرصدة ديون مرتفعة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥، اقترضت تونس والمغرب والأردن ومصر والعراق واليمن نحو ٦٠ مليار دولار من المؤسسات المالية الدولية، وعادت إلى سياسة التقشف التقليدية القديمة نفسها التي طلبها صندوق النقد الدولي، على الرغم من أنها قد جربت هذا النهج في الثمانينات والتسعينات<sup>١٢</sup> ولم تنجح في مواجهة الصدمات<sup>١٣</sup>.

وتبين دراسة حالة مصر كيف أن مجموعة من الاقتراض الأجنبي غير الحكيم للسلطات القطرية، إلى جنب مزيج من سياسة صندوق النقد الدولي والمشروطية لا تزال تفشل في التعامل مع المشاكل الهيكلية للتنمية الاقتصادية وتحقيق نتائج التنمية البشرية.

وتثير قضية لبنان على وجه التحديد مسألة تعريف الاقتراض الخارجي ومدى خطورة هذا الشكل من الديون. معظم ديون لبنان الخارجية هي في الواقع ديون بالعملات الأجنبية تحتفظ بها المؤسسات المحلية التي تعرف الظروف المحلية وهي أكثر مرونة في مواجهة الضغوط<sup>١٤</sup>. والواقع أن فهم ما يعتبر ديناً خارجياً أمر ضروري لتقييم آثار مخاطر الدين الخارجي، سواء كان الدين صادراً بالعملة الأجنبية أو الدين الذي يحتفظ به غير المقيمين أو الدين الذي يحكمه تشريع بلد أجنبي. وفي معظم الحالات، يصبح الدين الخارجي صعباً عندما يعاني البلد من عجز منتظم في ميزان المدفوعات، ويعتمد بدرجة كبيرة على التبادلات الخارجية للبلد، ومن ثم يصل إلى خطر الإعسار.

ومع ذلك، نادراً ما يتحقق الإفلاس. فالمؤسسات المالية الدولية، وهي صندوق النقد الدولي، تتدخل قبل الوصول إلى هذه المرحلة، حالما ترتفع مخاطر صرف العملات الأجنبية، ولا سيما أنه لا توجد محاكم وقوانين ذات الصلة بالإعسار والإفلاس في النظام المالي الدولي لحل أزمات الديون في إطار عادل ومستدام في وقت قصير. بدلاً من ذلك، تم تكليف صندوق النقد الدولي بضمان استقرار النظام الدولي، وضمان عدم حدوث التقصير. وهو يضع انضباطاً مالياً صارماً على البلد المدين مع أهداف ومؤشرات محددة جداً لضمان الوفاء بالتزامات الديون التعاقدية، بصرف النظر عن الآثار الاجتماعية، ودون التزامات صارمة مماثلة لحماية الاحتياجات الأساسية أو حقوق الإنسان أو التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تفقد الدولة المعرضة للخطر اتخاذ قرارات مستقلة.

١٠ صندوق النقد الدولي، لبنان ٢٠١٦ مشاورات المادة الرابعة (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

١١ محمد مسلم، صندوق النقد الدولي في العالم العربي: دروس غير مستفادة (مشروع بريتون وودز، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

١٢ على سبيل المثال، انظر: حامد السعيد وجين هاريغان، «الإصلاح الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية، وعدم الاستقرار: الأردن ومصر والمغرب وتونس، ١٩٨٣-٢٠٠٤»، مجلة الشرق الأوسط، ٦٨.١ (٢٠١٤)، ٩٩-١٢١. «أثر سياسات تقشف صندوق النقد الدولي على الحماية الاجتماعية»، حول الحماية الاجتماعية في العالم العربي: أزمة الدولة المكشوفة (بيروت: شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٤)، الجزء ٢

<http://www.annd.org/data/item/cd/aw2014/pdf/english/two3.pdf>

١٣ بيسان كساب، «رسم خرائط تدخل صندوق النقد الدولي في العالم العربي | مدى مصر، ٢٠١٦

<http://www.madamasr.com/en/201609/11//feature/economy/mapping-imf-intervention-in-the-arab-world/>

[تم دخول الموقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧]

## دراسة حالة ١ | هل تقتصر مصر بحكمة؟ بقلم سلمى حسين

في نهاية الثمانينات، كانت مصر تعاني من ركود اقتصادي مدمر، ومثل كثير من البلدان النامية في ذلك الوقت، كانت تواجه صعوبات كبيرة في سداد التزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية. وظلت الحالة حرجية حتى عام ١٩٩٠، عندما سعت الولايات المتحدة إلى تجنيد مصر في تحالف عسكري دولي. ووافقت مصر على الصفقة، وتم القضاء على نصف ديونها الخارجية. كما وقّعت مصر اتفاقيات تعديل هيكلية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما أدى إلى ركود دام ثلاثة أعوام، حيث بلغ متوسط النمو بين ١٩٩٠-١٩٩٢ ما بين -١٪ و -٢٪<sup>١٤</sup>. وأدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع البطالة وارتفاع معدل الفقر الذي يعزى إلى ثلاثة عوامل: (١) تعويم الجنيه المصري، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، (٢) انخفاض دخل الأسرة، و (٣) تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة<sup>١٥</sup>.

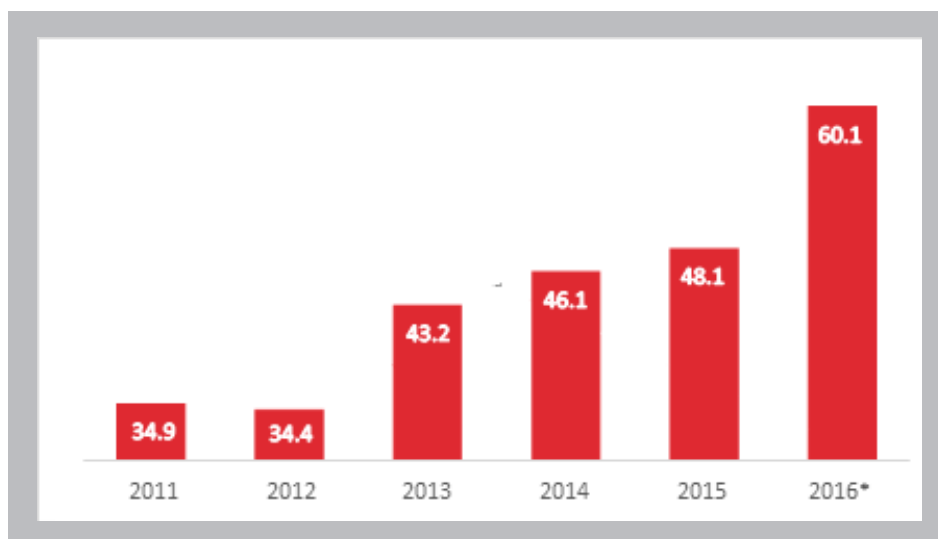
وقد علّمت تجربة مصر عدم الاعتماد على المساعدات الأجنبية. واستقرت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد. في المقابل، نما الاقتراض المحلي بشكل كبير. وبعد عام ٢٠١١، انعكس هذا الاتجاه مرة أخرى وأصبح صناع السياسات منفتحين بصورة متزايدة على الاقتراض الخارجي والمنح. وستحدث ظروف التعديل الهيكلية في مصر في التسعينات مرة أخرى بعد عقدين من الزمن. وعلى مدى الأعوام الستة التالية، ازداد الدين العام الداخلي والخارجي مجدداً (الرسم ٢)، في حين تراجعت الرقابة العامة والشفافية في الإنفاق الحكومي<sup>١٦</sup>. بدأت مصر حقبة جديدة من الاعتماد على المساعدات الخارجية، تحت عنوان إطار «الشراكة» الدولي الجديد، الذي يدرك نظرياً أن المساعدات نادراً ما كانت فعالة تاريخياً لأنها تخضع لشروط المانحين أو بلد الإقراض<sup>١٧</sup>. وفي حين أن هذا النموذج قد يبدو تحسناً عن سابقه، إلا أن تنفيذه في مصر يظهر أنه قد تم تقليصه بشكل فعال إلى إعادة تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، لأنه يقوم على النظريات القديمة نفسها: أسبقية النمو الاقتصادي وليس الجودة، والتركيز على خفض النفقات العامة حتى وإن كان ذلك على حساب الصحة والتعليم. ويهدف الشكل الجديد للمعونة إلى دعم ميزانية الدولة (المشار إليها باسم «دعم الميزانية»)، أي أن الأموال تتدفق إلى أجزاء مختلفة من الميزانية لسد العجز الذي يفني بالهدف المالي وليس الهدف التنموي.

إضافة إلى ذلك، نشرت وزارة المالية المصرية مؤخرًا وثيقة تحدّد استراتيجيتها المتوسطة الأجل، معلنة أنها تعتزم مقيضة جزء من دينها المحلي بالقروض الأجنبية، مع الاعتراف بالمخاطر الكامنة في هذه الخطوة: «قد لا يكون إخضاع سعر الصرف بين الجنيه والعملات الأجنبية عن طريق زيادة قيمة العملة الأجنبية الحل الأمثل، حتى لو كانت أسعار الفائدة الحالية (الخرزينة الأمريكية) مشجعة».

١٤ كريمة كُريّم، الإصلاح الاقتصادي في مصر والتعديل الهيكلي (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ١٩٩٧).  
١٥ كريمة كُريّم.

١٦ لمزيد من التفاصيل، مراجعة تصنيف مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة المنشور على الموقع الإلكتروني للشراكة الدولية للموازنة.  
١٧ هذا النهج مفصّل في إعلان باريس بشأن فعالية الدين في عام ٢٠٠٥ ويتضمن المتطلبات الخمسة التالية: (١) أن يعكس النهج العام آراء الحكومة التي تتلقى المعونة، (٢) أن الذين يقدمون المعونة يوافقون على استراتيجيات ومؤسسات التنمية المحلية، (٣) أن تقوم الجهات المانحة بتنسيق مختلف برامج المعونة، (٤) أن يكون الإطار موجهاً نحو تحقيق النتائج، (٥) أن هنالك مساءلة متبادلة في ما يتعلق بالنتائج بين مقدمي الخدمات والمتلقين على السواء. «روبرتس، كريس ديليو جاي. «منشورات ريسنيك، دانيال أند نيكولاس فان دي وال، المسارات الديمقراطية في إفريقيا: كشف أثر المساعدات الخارجية (ديموكراتيك تراكجوريز إن أفريقيا، ديسكرافينغ ذي إمباكت أوف فورين إيد)»، مجلة «ريتراسينغ أفريقيا»، ٢٠١٣، ١٠٨-١٠١.

الرسم ٢: الدين الخارجي بعد عام ٢٠١١ في مصر (مليار دولار أمريكي)



**المصدر:** وزارة المالية المصرية، البنك المركزي المصري. تشير الأعمام إلى نهاية السنة المالية (٢٠١١ = حزيران/يونيو ٢٠١١) \* الربع الأول من عام ٢٠١٦.

وقد أشارت بوضوح إستراتيجية الحكومة المتوسطة الأجل لعام ٢٠١٦ التي نشرتها وزارة المالية إلى مقايضة جزء من دينها الداخلي بالقروض الأجنبية، على الرغم من أنها اعترفت بمخاطر الوضع. واعتبر هذا القرار ضرورة أكثر منه خياراً، بسبب انخفاض مصادر الدولارات التي تعتمد عليها مصر تقليدياً.

وكان من أهم عوامل تراجع الدولار خلال الأعمام الستة الماضية في مصر عدم وجود ضوابط فعالة لرأس المال، حتى في وقت الاضطراب السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع<sup>٨</sup>. وقد تدفق الكثير منها إلى الخارج قانونياً كأرباح واستثمارات، ولكن جزء كبير منها أيضاً خرج بشكل غير قانوني إما عن طريق تزوير إيصالات الاستيراد والتصدير أو تهريبها بأنها «أموال ساخنة»، والتي قدرت بنحو ٤-٥ مليار دولار في الأعمام التي تلت الثورة من قبل النزاهة المالية العالمية في عام ٢٠١٥.

إضافةً إلى ذلك، كان البنك المركزي يقترض من الخارج دون تنسيق منتظم مع الحكومة. ويأتي الاقتراض من دائنين مختلفين، بشروط ومواعيد مختلفة للدفع، مما يمكن النظر إليه إيجابياً، إلا أن عدم التنسيق وعدم وجود خطة إنمائية شاملة، ناهيك عن الاعتماد المتزايد على القروض المتوسطة والقصيرة الأجل، كانا أمرين ضارين. وانخفضت حصة الحكومة من رصيد الدين من ٨٨٪ قبل الثورة إلى ٥٠٪ فقط في آذار/مارس ٢٠١٦ وفقاً للبنك المركزي المصري. في المقابل، ارتفعت حصة البنك المركزي من الدين الخارجي إلى ٣٧٪.

على هذا النحو، انحرف الاقتراض الخارجي لمصر تماماً عن الأهداف التنموية. وقد تم تقويض فعالية هذا الشكل من التمويل بشكل كامل، وذلك أساساً للأسباب التالية:

### (أ) شروط الديون

إضافة إلى القروض التي لجأ إليها البنك المركزي، وقّعت الحكومة المصرية نوعين من الاتفاقات التاريخية: الأول مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والثاني هو قرض من روسيا. كان الأول قرض سياسة التنمية من البنك الدولي، وهذا النوع من القروض يشبه إلى حد كبير قرض صندوق النقد الدولي بمعنى أنه لا يرتبط بمشروع معين، ولكن يتم صرفه للحكومة في ثلاث دفعات. وفي المقابل، فإن الدولة ملزمة بتنفيذ مجموعة من الشروط التي تم الاتفاق عليها والتي عززت من اتجاه السياسة الانكماشية التي اتخذتها السلطات. وكان من أهم هذه الشروط زيادة أسعار الطاقة وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة التي من المرجح أن تؤدي إلى التضخم والركود، ناهيك عن تأثيرها على الدخل المتاح لذوي الدخل المحدود، ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن يرتفع الفقر بسبب رفع أسعار الكهرباء بنسبة ١٥٪ (وهذه ليست سوى واحدة من الشروط التي يجب على الحكومة الوفاء بها) لتصل إلى ٣٥٪ من السكان، مقارنة مع ٢٨٪ قبل تنفيذ هذه الشروط<sup>١٩</sup>.

وهناك مثال آخر على كيفية تأثير هذه المشروطة على نتائج التنمية، استناداً إلى دراسة حديثة أجراها مركز معلومات البنك ووجدت أن برنامج قروض البنك الدولي لا يميز بين الطاقة النظيفة والوقود الأحفوري في مصر. لقد أدى رفع أسعار الغاز الطبيعي إلى استيراد الفحم واستخدامه، وهو يلوث ضعف ما يلوثه الغاز الطبيعي، ويحدث ذلك في بلد حصة كل فرد فيه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مرتفعة بالفعل<sup>٢٠</sup>.

أما في ما خص قرض صندوق النقد الدولي الذي تلقت مصر أول دفعة منه، فإنه ينص على أن تعوّم الحكومة تماماً الجنيه مقابل الدولار، على الرغم من ميزان المدفوعات السلبي المتوقع أن يستمر للسنوات القادمة، من دون إدخال أي ضوابط على كل من الحركة القانونية وغير القانونية لرأس المال.

وينص الاتفاق الموقع مع روسيا على أن تموّل القروض الشركات الروسية التي تقوم ببناء المفاعلات النووية الأربعة في مصر، إضافة إلى استيراد المعدات اللازمة من روسيا إلى جانب خدمات الصيانة، كما وافقت مصر على شراء احتياجاتها من الوقود النووي من روسيا<sup>٢١</sup>.

١٩ «هبة الليثي مستشارة» المركزي للإحصاء» في حوار مع «الشروق»: انخفاض مستوى التعليم أكثر العوامل ارتباطاً بالفقر في مصر والمشروعات القومية لن تحسن أحوال الفقراء - بوابة الشروق»

<<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12122016&cid=7b103c03872-a-4902-a38f-c1fc70d9bb2e>>

[تم دخول الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧].

٢٠ هايك مينهارد، سياسة تمويل التنمية من البنك الدولي تدعم الوقود الأحفوري وتزيد من تفاقم تغير المناخ: نتائج من البيرو وإندونيسيا ومصر وموزامبيق (مركز معلومات البنك، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

٢١ مشروع اتفاقية قرض المفاعل النووي، الجريدة الرسمية، ٢٠١٦.



## ٢) تحويل الموارد عن برامج الحد من الفقر والتعليم والصحة

إن تركيز وأولوية توجيه الإنفاق الحكومي نحو سداد الديون يحوّل الموارد من الحد من الفقر والإنفاق على البنية التحتية، ولا سيما في المناطق التي تفيد الفقراء، مثل مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والطرق في المناطق الريفية. وعلى وجه الخصوص، تُمنع الحكومة من الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية. وبلغت المدفوعات على الديون الخارجية في فترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ١٢,٥ مليار دولار<sup>٢٢</sup>، وهو مبلغ يتجاوز ما كانت الحكومة ملزمةً دستورياً بإنفاقه على قطاعي الصحة والتعليم، وفشلت في القيام به<sup>٢٣</sup>.

## ٣) غياب الشفافية

هنالك افتقار إلى الشفافية من الجانبين، المدين والدائن. فعلى سبيل المثال، انتهك البنك الدولي مبادئه التوجيهية المتعلقة بالشفافية، التي تقتضي منه احترام الالتزامات الدستورية للبلد المقترض، حيث أنفق ثلثا المبلغ دون موافقة البرلمان. كما فشل صندوق النقد الدولي في نشر الجداول والبرامج، فضلاً عن الوثائق الإضافية التي كان ينبغي الإعلان عنها في غضون ١٤-٢٨ يوماً بعد أن وافق على القرض. ولم تُنشر الوثائق إلا بعد هذه الفترة. إضافةً إلى ذلك، صرف صندوق النقد الدولي الدفعة الأولى دون انتظار موافقة البرلمان. من جهة مصر، يجري الاقتراض من دون موافقة البرلمان وعلى الرغم من اعتراض أعضاء لجان التخطيط والاقتصاد في البرلمان المصري<sup>٢٤</sup>.

في الختام، وفي ظل الظروف المذكورة أعلاه واستناداً إلى خبرة مصر في دورات الديون الخارجية، لا تبدو آفاق مستقبلها مبشرةً بالخير. وبدون الإعفاء من الديون أو التحول الهيكلي الجذري للاقتصاد بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، فإن مصر ستستجيب فقط لمصالح الدائنين الأجانب، بدلاً من الشروع في مسار التنمية البشرية الوطنية<sup>٢٥</sup>.

٢٢ الوضع الخارجي للاقتصاد المصري (القاهرة: البنك المركزي المصري، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥)

<<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx>>

٢٣ سلمى حسين، «مشروع الموازنة مخالف للدستور | المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (بيتنا) لوغو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (بيتنا)، ٢٠١٦)

<<https://eipr.org/publications/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%B1>>

[أتيح الوصول إليه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

٢٤ سامح لاشين، «خطة النواب «تشن هجوماً على الحكومة بسبب عدم عرض قرض صندوق النقد .. ونائب: تأخذها العزة بالإثم - بوابة الأهرام، ٢٠١٦» <<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1.aspx.1299268>>

[تم دخول الموقع في ٣١ مارس ٢٠١٧]

٢٥ «مشروع اتفاقية قرض المفاعل النووي».

وتواجه البلدان العربية غير المصدرة للنفط تحديات أكبر في حشد هذا المصدر من التمويل، حيث تنجح بلدان المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر) أفضل من غيرها في جمع الإيرادات من خلال الضرائب<sup>٢٩</sup>.

لم يتغير معظم البلدان العربية غير المصدرة للنفط الضرائب نسبياً على نسب الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي، وهي تعتمد على الضرائب غير المباشرة<sup>٣٠</sup>، كما هو الحال في الأردن ولبنان وفلسطين، حيث يتم تغطية ٦٠-٧٠٪ من الإنفاق الحكومي من الضرائب غير المباشرة. وتأتي نصف الإيرادات الحكومية في البلدان العربية غير المصدرة للنفط، في المتوسط، من الضرائب غير المباشرة<sup>٣١</sup>.

يمكن أن تكون الضرائب مصدراً للتمويل المستدام للحكومات لإنفاقها على الاستثمارات العامة والخدمات الاجتماعية وتقليل الاعتماد على المعونة. ولها دور اقتصادي في تخصيص موارد الاقتصاد ودور سياسي واجتماعي أساسي في تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطنين وضمان العدالة الاجتماعية. فالضرائب، عندما تكون عادلة وشفافة، تزيد أيضاً مساءلة الحكومات تجاه مواطنيها، من خلال السماح لهؤلاء الأخيرين بأن يسألوا عن كيفية إنفاق أموالهم.

في المنطقة العربية، تعتمد البلدان المستوردة للنفط على الضرائب كمورد محلي لتمويل الموازنة (الرسم<sup>٣٢</sup>). وتغطي أغلبية البلدان المصدرة للنفط نفقاتها الحكومية من عائدات النفط بينما تكون الإيرادات الضريبية غير النفطية منخفضة جداً وفقاً للمعايير الدولية بحيث لا تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وحوالي ٤٪ من إجمالي الإيرادات (٢٠١٢-٢٠١٥). ويقارن ذلك مع الإيرادات الضريبية غير النفطية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي ١٣٪ في المتوسط لعينة من البلدان غير العربية القابلة للمقارنة والمصدرة للنفط خلال الفترة نفسها<sup>٣٣</sup>. وفي الأونة الأخيرة، دفع انخفاض أسعار النفط والضغط الذي تلاه على المالية العامة دول مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في نظمها الضريبية<sup>٣٤</sup>. والقرار الأول الذي اتخذ في هذا الصدد هو اعتماد ضريبة الإنتاج غير المباشرة. وفي عام ٢٠١٨، من المالمتموقع المتوقع أن تنفذ البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ بعد اتفاق مشترك وقّعه دول مجلس التعاون الخليجي<sup>٣٥</sup>.

٢٦ صندوق النقد الدولي، تنويع الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي: الخطوات التالية: ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦، الرياض، المملكة العربية السعودية - pdf.102616 (الرياض، المملكة العربية السعودية: صندوق النقد الدولي، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) <<https://www.imf.org/external/np/pdf/102616/pp/eng/2016>> [تم دخول الموقع في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧].

٢٧ ماريو منصور، ورقة عمل صندوق النقد الدولي لسياسة الضرائب في الشؤون المالية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: النظر إلى الماضي وإلى المستقبل (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، أيار/مايو ٢٠١٥).

٢٨ وكالة رويترز للأنباء، «دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى اعتماد ضريبة القيمة المضافة» في غضون عام «، الجزيرة، ١٢ فبراير ٢٠١٧ <<http://www.aljazeera.com/news/2017/02/gcc-nations-adopt-vat-170212102959635.html>>

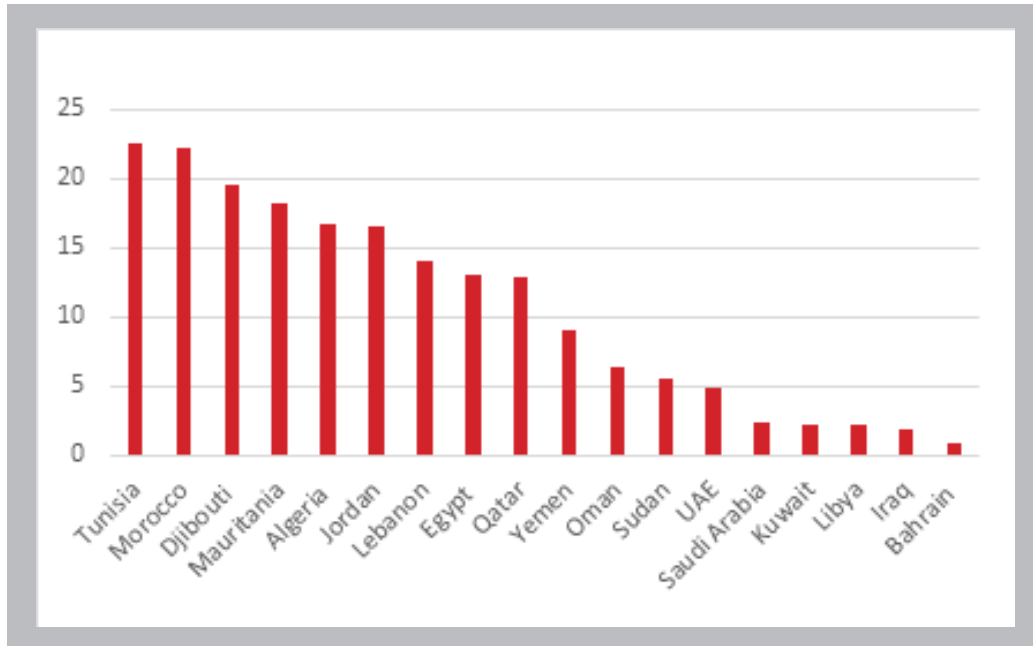
[تم دخول الموقع في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧].

٢٩ صندوق النقد الدولي، تنويع الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي: الخطوات التالية: ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦، الرياض، المملكة العربية السعودية - pdf.102616.

٣٠ الضرائب غير المباشرة هي نوع من الضرائب التي يجمعها وسيط من الشخص الذي يتحمل العبء الاقتصادي النهائي للضريبة. وتؤدي الضريبة غير المباشرة إلى رفع أسعار المنتجات التي تُفرض عليها. الرسوم الجمركية والإنتاج المركزي وضريبة الخدمة وضريبة القيمة المضافة هي أمثلة على الضرائب غير المباشرة.

٣١ فراس جابر وإياد الرياحي، دراسة مقارنة: الأنظمة الضريبية في ست دول عربية (بيروت: شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٤).

الرسم ٣: إيرادات الضرائب/الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، آخر الأرقام المتوفرة (%)

المصدر: جويل وآخرون، ٢٠١٥.<sup>٣٢</sup>

باعتبارها الأموال التي «اكتسبت أو نُقلت أو استُخدمت بصورة غير مشروعة»، أو من الإعفاءات الضريبية على ضرائب دخل الشركات.

ويقدّر بأن يكون حوالي ٧٣٠ مليار دولار قد هُزّبت من البلدان العربية<sup>٣٥</sup> بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢ كتدفقات مالية غير مشروعة، بمعدل نمو يبلغ ٢٤٪ سنوياً خلال فترة العشرة أعوام؛ وهي الأسرع في العالم. وهذه الخسائر تعادل ستة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة وتمثل حوالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي<sup>٣٦</sup>. إن حالة لبنان صارخة في هذا الصدد، حيث يقدر التهرب الضريبي على دخل الشركات بنحو ١,٥ مليار دولار سنوياً؛ أي ما يعادل نحو ٢٩٪ من عجز الموازنة<sup>٣٧</sup>.

إن النظم الضريبية للبلدان العربية تحمل ثلاث مشاكل أساسية. أولاً، لا تؤدي النظم الضريبية دوراً لإعادة التوزيع من أجل الحد من عدم المساواة، بسبب ضعف التقدم في ضرائب الدخل والاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة. وثانياً، فإن الاعتماد المحدود على الضرائب يحد من إمكانية الضغط العام ومسئولة الحكومات. ثالثاً، لم تكن النظم الضريبية مؤاتية للتنوع الإقتصادي والتنمية الصناعية، سواء في البلدان العربية المصدرة للنفط أو غير المصدرة للنفط. ويمكن أن يعزى ذلك أيضاً إلى ضعف الإرادة السياسية وليس لمجرد الإخفاقات التقنية في اعتماد سياسات تنويع حقيقية<sup>٣٨</sup>. إضافة إلى ذلك، فإن البلدان العربية، شأنها في ذلك شأن العديد من مناطق البلدان النامية، تتعرض لخسائر محتملة في الإيرادات الضريبية سواء من التدفقات المالية غير المشروعة<sup>٣٩</sup>.

٣٢ أندرو جويل، ماريو منصور، بريثا ميترا، وكارلو سدرالفيتش، الضرائب العادلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

٣٣ عادل مالك، تنويع اقتصادات الشرق الأوسط تحدّ سياسي أكثر منه اقتصادي (بيروت: المركز اللبناني لدراسات السياسات، آذار/مارس ٢٠١٦).

٣٤ تقدر منظمة النزاهة المالية العالمية، وهي منظمة استشارية وبحثية مقرها واشنطن، التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي وتعرفها بأنها «تحركات غير مشروعة للأموال أو رأس المال من بلد إلى آخر». وتصنف منظمة النزاهة المالية العالمية هذه الحركة على أنها تدفق غير مشروع عندما يتم الحصول على الأموال أو نقلها أو استخدامها بشكل غير قانوني. <<http://www.gfintegrity.org/about>> [تمّ دخول الموقع في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧].

٣٥ يستند ذلك إلى تصنيف البنك الدولي للبلدان العربية في إطار مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم العربية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن بالإضافة إلى إيران.

٣٦ ديف كار و جوزيف سبانجيرز، التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: ٢٠٠٣-٢٠١٢ (واشنطن العاصمة: النزاهة المالية العالمية، ديسمبر ٢٠١٤).

٣٧ علي نور، ٤ مكامن فساد: ٥ مليارات ليرة.. ونصف، المُدُن <<http://www.almodon.com/economy/2017/3/27/4>> مكامن-فساده--مليارات-ليرة-ونصف < [تمّ دخول الموقع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧].

من ناحية أخرى، كانت البحوث تشير إلى مشكلة الحوافز الضريبية للشركات على الصعيد العالمي. وهذه الحوافز لا تضر بالضرورة بالاقتصاد المحلي، ولكن هنالك أدلة متزايدة على أن المنافسة الناشئة بين البلدان لجذب الاستثمارات الدولية تحدث، حيث تتسابق البلدان إلى خفض معدلات الضرائب، مما يؤدي بالتالي إلى فقدان العديد من البلدان لأكثر من فائدة واحدة. في المنطقة العربية، لم يتم التحقيق في هذا الوضع بشكل كامل، ولكن في عام ٢٠١٣ قدرت منظمة «أكشن إيد» أن البلدان النامية يمكن أن تفقد حوالي ٢٤٪ من ضرائب دخل الشركات من خلال اتخاذ هذه التدابير مع شكوك في فعاليتها<sup>٣٨</sup>.

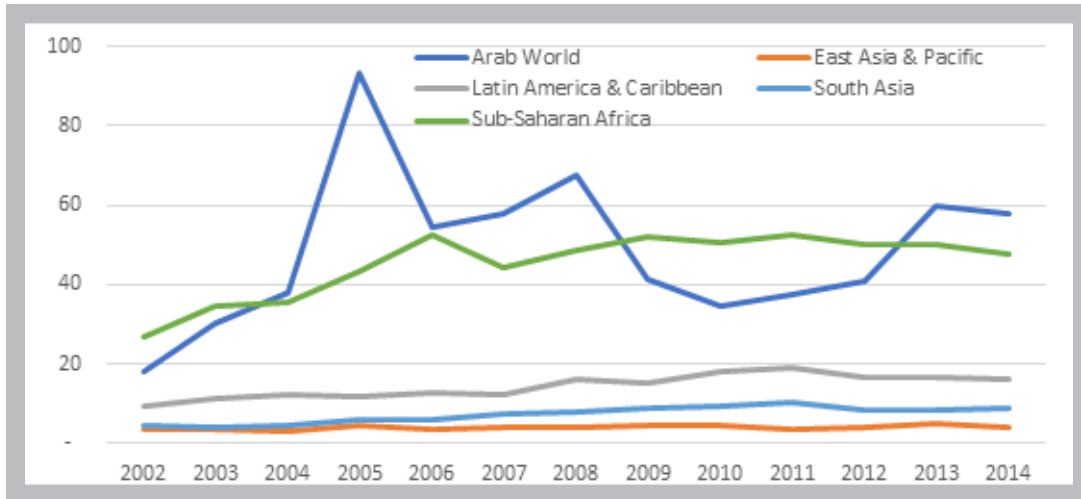
### المستفيدون من المعونة

### ٣,٣. المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>٣٩</sup>

وفقاً لآخر الإحصاءات المتاحة، تلقت المنطقة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أعلى حجم للمعونة للفرد الواحد. وشكلت البلدان العربية أيضاً منطقة البلدان النامية الثانية في العالم، بعد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من حيث المعونة الرسمية التي وردت بالقيمة الاسمية. وسجلت تدفقات المعونة ارتفاعاً منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حتى الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وعاودت الارتفاع مرة أخرى، في أعقاب الأزمات التي اجتاحت المنطقة (الرسمان ٤ و ٥).

إن المساعدة الإنمائية الرسمية أو «المعونة» هي أكثر موارد التمويل العام الدولي طلباً وأكبرها. وفي المنطقة العربية، اعتمدت البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل تقليدياً على المساعدة الإنمائية الرسمية لسد الثغرات في تمويلها على الرغم من الاتجاهات المتناقصة، وفي الوقت نفسه، أصبحت البلدان العربية ذات الدخل المرتفع، وهي دول الخليج، جهات مانحة رئيسية للمعونة ليس فقط في المنطقة ولكن عبر تغطية أوسع.

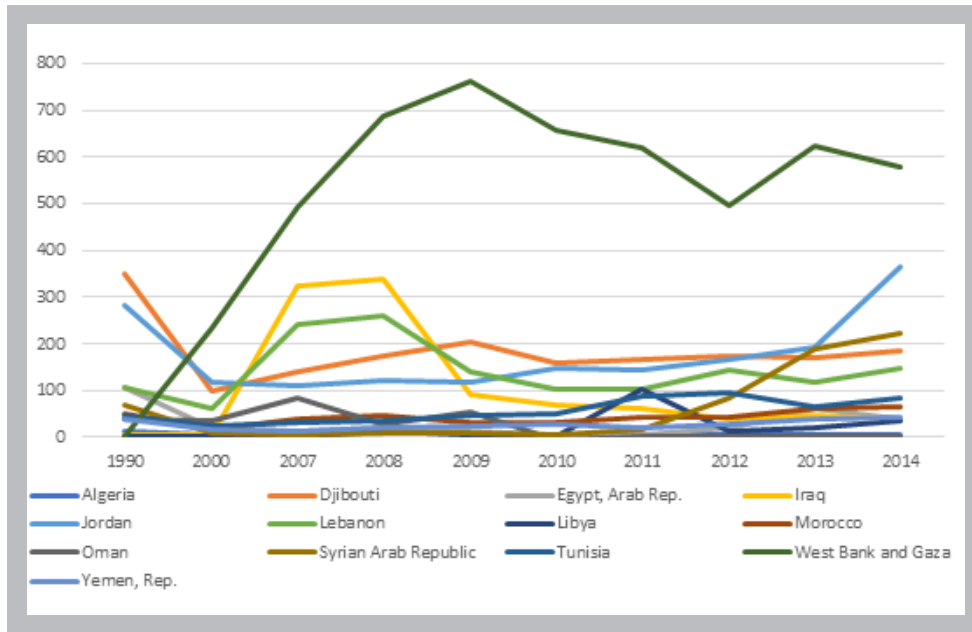
الرسم ٤: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة للفرد حسب المنطقة (بالدولار الأمريكي)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

٣٨ أكشن إيد، امنحونا فرصة: كيف تحصل الشركات الكبرى على صفقات خالية من الضرائب (جوهانسبرغ: أكشن إيد، حزيران/يونيو ٢٠١٣).  
 ٣٩ تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية من «التدفقات إلى البلدان والأقاليم المدرجة في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمستلمي المساعدة الإنمائية الرسمية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تقدمها الوكالات الرسمية، بما في ذلك حكومات الولايات والحكومات المحلية، أو وكالاتها التنفيذية، والتي تدار مع تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية كهدف رئيسي لها، وهي ذات طابع تساهلي، وتنقل عنصر منحة بنسبة ٢٥٪ على الأقل (محسوبة بمعدل خصم قدره ١٠٪)».

الرسم ٥: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة للفرد في البلدان العربية (بالدولار)



## المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

وتواجه المساعدة الإنمائية الرسمية في معظم البلدان العربية الأخرى تحديات تتعلق بالحكم المحلي والأوضاع السياسية، لا سيما عندما يكون التخطيط الإنمائي ضعيفاً والتنسيق والمساءلة في المؤسسات المحلية محدودين، مثل حالة لبنان (دراسة الحالة ٢). وتظهر مؤشرات الرصد المستخدمة في إطار الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية الفعالة لتتبع الفعالية<sup>٤٠</sup> نتائج غير مؤاتية من حيث المساءلة المتبادلة بين مختلف أصحاب المصلحة في اليمن وموريتانيا والصومال وجزر القمر ومصر والسودان. وفي ما يتعلق بأولويات البلدان المتلقية، فإن المؤشرات إيجابية فقط في مواءمتها مع أولويات البلد بوجه عام، ولكن من دون الخوض في أي مسائل أخرى دون المسائل العامة. وقد استجابت أغلبية مشاريع المعونة في هذه البلدان لأهداف إنمائية واسعة، غير أن استخدام الأطر القطرية في هذا الصدد تبدو أقل وضوحاً. ولا تزال استراتيجيات التنمية الوطنية، حيثما وجدت، والأطر الوطنية غير متصلة، في حين أن الاستدامة بعد المساعدة تعتبر أيضاً تحدياً.

وفي الأونة الأخيرة، تم توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حالات الطوارئ في المنطقة، وبالتالي أصبحت أكثر اهتماماً بالمجال الإنساني بطبيعتها، مع تركيز أقل على الاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت حصة المعونة الإنسانية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية من نحو الثلث في الفترة الممتدة بين ٢٠١١-٢٠١٣ إلى أكثر من النصف في الفترة الممتدة بين ٢٠١٤-٢٠١٥<sup>٤١</sup>. وقد تلقت البلدان العربية التي تمر بأزمة (سوريا واليمن والعراق والسودان) مع جنوب السودان أكثر من نصف المساعدات الإنسانية الدولية في عام ٢٠١٥<sup>٤٢</sup>. وكان ذلك بطبيعة الحال نتيجة موجة الأزمات المنتشرة في المنطقة والاحتلال التاريخي للأراضي الفلسطينية. وكانت الزيادة في التمويل الإنساني أساساً من المانحين العرب. تاريخياً، حددت المقررات السياسية والمصالح الاستراتيجية للجهات المانحة المساعدات إلى دول مثل العراق والأردن وفلسطين ومصر وغيرها من البلدان العربية غير الأفريقية<sup>٤٣</sup>. وتعد فلسطين حالة نموذجية من المساعدات المساقفة سياسياً، مع تجاهل المانحين تماماً تأثير كونها تحت الاحتلال على فعاليتها.

٤٠ 'المساعدة الإنمائية الرسمية - المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاع - بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي <http://data.oecd.org> <org/oda/oda-by-sector.htm#indicator-chart> (تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧).

٤١ مبادرات التنمية، تقرير المساعدات الإنسانية العالمية ٢٠١٦ (بريستول، المملكة المتحدة، ٢٠١٦).

٤٢ راجع على سبيل المثال: جين هاريجان، الاقتصاد السياسي لتدفقات المعونة إلى شمال إفريقيا (هلسنكي، وايدر، ٢٠١١) <http://hdl.handle> 54002/net/10419 <تم دخول الموقع في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧>.

٤٣ 'استكشاف التقدم المحرز في البلدان والأقاليم - الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال' <http://effectivecooperation.org/monitoring> <country-progress/explore-country-and-territory-progress> (تم دخول الموقع في ١٧ مارس ٢٠١٧).

## دراسة حالة ٢ | تحديات فعالية التنمية في لبنان: الرجوع إلى المستقبل

لقد تم تقييد التمويل الإنمائي في لبنان. وقد استنفد العجز المالي المتزايد الموارد العامة. ويذهب أكثر من ثلثي ميزانية المالية العامة إلى دفع فوائد على الدين العام والأجور وفواتير الكهرباء العامة، بينما تقلص الإنفاق الرأسمالي إلى ما لا يزيد عن واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛ وهي نسبة منخفضة جداً نسبياً. وفي هذا السياق، ارتفع الدين العام صعوداً (الجدول ١). وتملك المصارف التجارية المحلية الجزء الأكبر من الدين العام<sup>٤٤</sup>. وقد تقلصت النفقات الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن.

### الجدول ١: مؤشرات اقتصادية مختارة للبنان

2015	2014	2013	
50.9	49.9	47.6	الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي مليار دولار أمريكي)
1	2	2.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
18.2	25.3	25.9	عجز الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%)
7.3	6	8.8	عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي (%)
138	133	133	الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي (%)

### المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، لبنان، المادة الرابعة

أوان كتابة هذا التقرير، كان مشروع قانون الميزانية لعام ٢٠١٧ قيد المناقشة ويقترح رفع الضرائب بشكل كبير، معتمداً على الضرائب غير المباشرة التي تمثل بالفعل حوالي ٧٠٪ من الضرائب وتصيب العمال غير الرسميين وفئات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب، مع تجنب تناول المصادر الرئيسية للفساد والتهرب الضريبي<sup>٤٥</sup>. وتمشياً مع توصية صندوق النقد الدولي، كان ضبط أوضاع المالية العامة هو اسم اللعبة منذ أعوام، على الرغم من التهرب من الضرائب وانتشار الفساد.

يعتمد تمويل التنمية في لبنان على الموارد المالية الخارجية، أي التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية. وفي حين أن هذه التدفقات المالية قلّصت فجوة التمويل، فإن أثرها الإنمائي كان موضع شك. وما فتئت التحويلات تدعم العديد من إنفاق الأسر اللبنانية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، ولكنها لا تزال تشكل غطاءً لمشكلة اقتصادية هيكلية لاقتصاد لا يمكنه أن يخدم قوته العاملة ويعاني من هجرة الأدمغة. وقد تم توجيه الاستثمار الأجنبي الخاص الأكثر استقراراً إلى القطاع العقاري أكثر من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي كان له مساهمة محدودة في التنمية الاقتصادية.

يبقى الاستثمار العام شرطاً أساسياً للتنمية، ولكنه محدود الحجم في لبنان، ويعتمد أيضاً على المعونة الخارجية، نظراً للقيود المفروضة على ميزانية الحكومة. وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تلقي لبنان مساعدات طارئة ومساعدات قابلة للبرمجة منذ نهاية الحرب الأهلية. وجاءت المساعدات من مجموعة واسعة من الجهات المانحة، الثنائية، مثل بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو البلدان العربية والشرق أوسطية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف مثل وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٤٤ صندوق النقد الدولي، لبنان ٢٠١٦ مشاورات المادة الرابعة.

٤٥ الجامعة الأميركية في بيروت، مشاورات وطنية حول العدالة الضريبية في لبنان، ٢٠١٧. <https://www.youtube.com/watch?v=N-3d2ov9MfM&t=165s> [تم دخول الموقع في آذار/مارس ٢٠١٧].

٤٥ الجامعة الأميركية في بيروت، مشاورات وطنية حول العدالة الضريبية في لبنان، ٢٠١٧. <https://www.youtube.com/watch?v=N-3d2ov9MfM&t=165s> [تم دخول الموقع في آذار/مارس ٢٠١٧].

تاريخ المساعدات الرسمية...

خلال التسعينات، كانت المعونة موجهة نحو إعادة الإعمار بعد الحرب. ثم، على مدى العقد التالي، تحولت المساعدات أساساً لتلبية متطلبات الاستقرار المالي والنقدي. وقد تمكن لبنان، خلال هذه الفترة، من جمع تمويل كبير من خلال مؤتمرين دوليين رئيسيين للمانحين في عام ٢٠٠٢ (باريس ٨٠٪) وفي عام ٢٠٠٧ (باريس ٨٠٪) أسفرا عن تعهدات بنحو ٧,٦ مليار دولار. جاء هذا المؤتمر الأخير بعد حرب إسرائيل عام ٢٠٠٦ على لبنان ورافقه خطة إصلاح اقتصادي ومالي وخطة عمل اجتماعية أعدتها السلطات اللبنانية تمثيلاً مع توصيات المؤسسات المالية الدولية. وكانت معظم الأموال التي تم تلقيها لإعادة هيكلة الدين العام. وكان من المقرر تنفيذ عدد من الإصلاحات الاجتماعية المختارة. غير أن الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لما بعد باريس ٨٠٪ لم تدم طويلاً لأن العملية كانت ناقصة والانقسامات السياسية قد وصلت إلى طريق مسدود. بعد الأزمة السورية وتدفق اللاجئين الكبير، حوّل المانحون الخارجيون الانتباه نحو المساعدة الطارئة والمساعدات الإنسانية. بحلول عام ٢٠١٦، سعى لبنان مجدداً للحصول على مساعدة المجتمع الدولي من أجل التعامل مع أزمة اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي مؤتمر لندن للمانحين لعام ٢٠١٦، طلب لبنان مبلغ ١١ مليار دولار إضافية من المساعدات للفترة الممتدة بين ٢٠١٦-٢٠٢٠، منها ٦ مليارات دولار في شكل قروض، والباقي في شكل منح، لمجموعة واسعة من الأغراض بدءاً من دعم الميزانية وصولاً إلى القطاعات الاجتماعية<sup>٤٦</sup>. وعام بعد عام، وعقد ثلث عقود، يستمر لبنان في الاعتماد على المعونة، لكنه لا يزال يفتقر إلى العناصر الكافية لضمان فعالية المعونة.

... وتاريخ من التحديات أمام فعالية التنمية

يظل المصدر الأكثر ثباتاً للمعلومات المتعلقة بالمعونة في لبنان هو قواعد بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى جانب بعض التقارير الرسمية العرضية، مثل الوثائق الأخيرة لبرنامج الاستجابة للأزمة السورية في لبنان. وتبيّن أرقام لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن صافي نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية لم يتغير من نطاق يتراوح بين ١ و ٢٪، إلا بعد أزمة محددة (الجدول ٢).

الجدول ٢: المساعدة الإنمائية الرسمية بعد ٢٠٠٦ (مليون دولار أمريكي)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2000	
975	821	622	712	476	448	580	1,007	979	200	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدات الرسمية الواردة (مليون دولار أمريكي)
2.0	1.8	1.4	1.6	1.2	1.2	1.7	3.7	3.9	1.2	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة (نسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي)
			144	104	103	139	260	240	62	صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة للفرد (بالسعر الجاري للدولار الأمريكي)

المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لمحة سريعة عن المعونة من قبل المتلقي<sup>٤٧</sup>

٤٦ صندوق النقد الدولي، لبنان ٢٠١٦ مشاورات المادة الرابعة.

٤٧ «لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، لمحة سريعة عن المعونة من قبل المتلقي-جديدة»، جدول البرمجيات [https://public.tableau.com/views/OECDACaidataglanbyrecipient\\_new/Recipients?:embed=y&:display\\_count=yes&:showTabs=y&:toolbar=no&:showVizHome=no](https://public.tableau.com/views/OECDACaidataglanbyrecipient_new/Recipients?:embed=y&:display_count=yes&:showTabs=y&:toolbar=no&:showVizHome=no) [تم دخول الموقع في آذار/مارس ٢٠١٧]

تظهر بيانات المساعدة المفصلة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنّ التمويل يتم أساساً في شكل منح<sup>٤٨</sup>. وعند اللجوء إلى البيانات المتعلقة بتمويل مشاريع البنية التحتية العامة، يبدو أن الإقراض بشروط ميسرة يشكّل النوع الرئيسي من التمويل بدلاً من المنح<sup>٤٩</sup>.

وتُظهر البيانات أيضاً أن المعونة المعلنة متخلفة أو لا تتحقق بالضرورة. من بين أكثر من ٢ مليار دولار تم التعهد بها بعد حرب ٢٠٠٦ في لبنان، تم تلقي ٦٢٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٢. من أموال عام ٢٠٠٧، تم التعهد بتقديم ٧,٦ مليار دولار في إطار مؤتمر باريس ٥٠٪، وتم تلقي ٥٦٪ منها في الأعوام الستة التالية<sup>٥٠</sup>.

ويشير الرقم الوارد في خطة لبنان للاستجابة للأزمات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، استناداً إلى بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أنه في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لم يتم تلقي أكثر من نصف المبالغ المطلوبة (مليار دولار سنوياً)<sup>٥١</sup>، على غرار أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، يُفترض أنّ حجماً كبيراً من المساعدات يأتي إلى لبنان من البلدان غير الغربية، ولا يتم تسجيله<sup>٥٢</sup>.

وعلى الرغم من الاعتماد على المعونة وتكرار الأزمات، فشل لبنان في بناء آليات فعالية المعونة.

### (١) التتبع غير النظامي والمجزأ

يفتقر لبنان إلى نظام مركزي للتتبع يدمج مختلف التدفقات من المساعدة الرسمية. ويعد مؤتمر المانحين الذي عُقد في عام ٢٠٠٧، كانت إحدى إصلاحات وزارة المالية إنشاء دائرة لتنسيق وإدارة أموال المانحين والنقدية كي تشارك في إعداد تقارير المعونة ووضع نظام للرصد، إلا أن هذا الأخير لم يتحقق حتى عام ٢٠١٧ ولا يزال غير جاهز للعمل بكامل طاقته. وفي الوقت نفسه، يوجد لدى مجلس الإنماء والإعمار - وهو الهيئة الرسمية المسؤولة عن إعادة إعمار المشاريع وتنميتها - سجلاته الخاصة بتمويل الاستثمار.

مرة أخرى، وتحت ضغط أزمة اللاجئين السوريين وما نجم عن ذلك من مساعدات إنسانية دولية، حاولت الحكومة اللبنانية تحسين التتبع. وعلى الرغم من هذه الجهود، خلصت خطة لبنان للاستجابة للأزمة<sup>٥٣</sup> للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٦ إلى أن «مساهمات الاستقرار المحددة للبنان من خلال الحكومة وشركاء الاستجابة لا يتم ضبطها بشكل منتظم في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن مجلس الإنماء والإعمار، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لا يزال يعمل مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة لدعم نظام متكامل للتعبق المالي لتحسين إدارة خطة لبنان للاستجابة للأزمة والصناديق الثنائية الواردة في لبنان».

### (٢) الحد الأدنى من التنسيق وغياب الرؤية

لدى عدد قليل من الوزارات استراتيجيات خطط قطاعية أو خطط عمل قصيرة ومتوسطة الأجل، مع عدم وجود تخطيط شامل لعدة قطاعات. وعادة ما تكون المساعدة الرسمية مضمونة على أساس كل مشروع على مستوى القطاع الفرعي. والمبرر المشترك لعدم وجود خطة استراتيجية أوسع نطاقاً هو حالات عدم الاستقرار المتكررة والمشاحنات السياسية المنتظمة.

٤٨ «تدفق المساعدات» <http://www.aidflows.org> [تم دخول الموقع في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧]

٤٩ مجلس الإنماء والإعمار، تقرير مرحلي ٢٠١٥ (بيروت: مجلس الإنماء والإعمار، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

٥٠ وزارة المالية، لمحة عن لبنان ٢٠١٤ (بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٥١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث المشترك بين الوكالات - لبنان - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يونيتيد (بيروت).

٥٢ ماك جينتي، ر، وحمية، سي. إس، (٢٠١٠). دراسة حالة لبنان. في: هارمر، أ.، ومارتن، إي. (٢٠١٠). التنوع في المنح: دروس ميدانية. معهد التنمية الخارجية، مجموعة السياسات الإنسانية، التقرير ٣٠، ٣٩-٤٨.

٥٣ حكومة لبنان والأمم المتحدة، خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦ (بيروت: حكومة لبنان والأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).



يفتقر البلد إلى رؤية واستراتيجية للتنمية المستدامة تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا يزال الإدماج الاجتماعي مسألة ثانوية، تنأى عن السياسات الاقتصادية، ولا يبدو أن هناك إرادة سياسية للشروع في تغييراتٍ تنموية. وقد بُذلت محاولات متفرقة لمواءمة جداول الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بعد مؤتمر المانحين الدوليين في عام ٢٠٠٧ (باريس III). نتيجةً لذلك، تمت صياغة استراتيجية للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠١١. ومع ذلك، تلاشت المتابعة والتنفيذ بسبب السياسة المحلية. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، أنشئت أيضاً لجنة مشتركة بين الوزارات كجزء من مؤتمر باريس III للمانحين لتحسين هذا الوضع، على الأقل ضمان مستوى معين من التنسيق عبر القطاعات، وخاصة الاجتماعية والاقتصادية. لكنها توقفت بعد بضع سنوات، للأسباب نفسها: المشاحنات السياسية.

على صعيد آخر، أصدر مجلس الإنماء والإعمار أيضاً خطة وطنية أساسية مادية للأراضي اللبنانية تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٩ كخطة وطنية توجيهية بشأن إدارة استخدام الأراضي في جميع المناطق في لبنان ولتحقيق التنمية الاقتصادية المناطقية المنصفة. وتوفر الخطة إطاراً توجيهياً، ولكن لم تتم متابعتها بدقة، لأنها لا تزال بحاجة إلى قوانين وصكوك سياسات لتنفيذها في التخطيط الحضري، وباعتبارها استراتيجية إنمائية مناطقية متكاملة<sup>٥٤</sup>. كان يمكن لميزانية المالية العامة، وهي عنصر رئيسي في النظام القطري، أن تساعد على إعطاء التوجيه الاستراتيجي، وربط مختلف خطط الوزارات، استناداً إلى مجموعة من الأولويات الإنمائية، وغيابها لأكثر من عقد من الزمان يعني الآن أنه لم يتم تحديد الاتساق في الأهداف القطاعية والأولويات القطرية. وتؤكد المناقشات الأخيرة للميزانية لعام ٢٠١٧ أنه كيفما تمت الموافقة على الميزانية، فإنها تهزم هدفها التخطيطي، بل هي مجرد مجموعة من الإيرادات لدفع قائمة النفقات الثقيلة.

### (٣) الملكية المحدودة

يضع عدد قليل من الوزارات الاستراتيجية، لكنها لا تنشرها بالضرورة، ونادراً ما تكون الاستراتيجيات محددة زمنياً بأهداف قابلة للقياس. وأظهرت مراجعة لهذه الوثائق الوزارية أو القطاعية أو غيرها من وثائق السياسات الصادرة منذ عام ٢٠٠٥ أن واضعي السياسات أخذوا في الاعتبار الحد الأدنى للتشاور مع أصحاب المصلحة. والواقع أن الحوار بين واضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن القضايا الوطنية الاجتماعية والاقتصادية قد أضعف طوال العقد الماضي، ولا سيما لأن المؤسسة الرسمية المسؤولة عن دعوة أصحاب المصلحة لمناقشة وإسداء المشورة للحكومة بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية<sup>٥٥</sup> أي المجلس الاقتصادي والاجتماعي - ظلت خاملة منذ عام ٢٠٠٥.

ولا يزال دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية في لبنان موضع شك، على الرغم من أهميته النسبية في الاقتصاد، نظراً لعدم وجود منصة تربطه بأصحاب المصلحة الإنمائيين التقليديين، ولأنه يفتقر إلى التوجيه في مجال السياسات والرقابة ضمن إطار قانوني مفصل وإنفاذه. فعلى سبيل المثال، بعد مؤتمر المانحين في باريس ٨٨%، كان هناك اتجاه واضح نحو الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتمويل التنمية، على نحو ما أوصى به المانحون الدوليون. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من عشرة أعوام، لا يوجد حتى الآن أي قانون يحكم هذه الآلية، حيث لا يزال يتعين النظر في الاقتراحات المقدمة فقط. لبنان هو من بين البلدان القليلة جداً (اثنان من ٨٢ بلداً شملها مسح البنك الدولي) في العالم التي تفتقر إلى الرقابة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهي لا تتطلب إجراء أي تقييم قبل التعاقد مع القطاع الخاص، من أجل إطلاع هيكل مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومخاطره المختلفة، ولا سيما تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي. ولم يصدّق سوى بُعد هام واحد على هذا التقييم بوصفه مرسوماً وزارياً، وهو شرط تقييم الأثر البيئي بالنسبة لبعض المشاريع والاستثمارات الرئيسية التي تؤثر على مناطق واسعة أو قطاعات كاملة<sup>٥٦</sup>.

٥٤ جنى البابا، إطار التنمية المستدامة في لبنان، تقييم وطني (بيروت: الأمم المتحدة-الإسكوا، ٢٠١٥).

٥٥ جنى البابا.

٥٦ البنك الدولي، قياس مشتريات الشراكات بين القطاعين العام والخاص ٢٠١٧ تقييم قدرة الحكومة على إعداد وتوريد وإدارة الشراكات بين القطاعين

العام والخاص (البنك الدولي، ٢٠١٦).

على صعيد آخر، كان الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة في مجال التنمية أكثر نشاطاً في سياق المساعدات الإنسانية لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان. وتتولى منظمات الأمم المتحدة قيادة هذه العملية وضمان التنسيق والملكية بين الشركاء ومع الحكومة اللبنانية. غير أن هذه العملية تواجه قيوداً عند النظر إلى أن هنالك بين الأطراف الفاعلة في الميدان، منظمات مجتمعية ومنظمات طائفية لا تزال خارج نطاق عملية التنسيق هذه بناءً على أسس أيديولوجية.

### ٤) ضعف المساءلة

إن المساءلة، وهي مبدأ أساسي في ضمان الفعالية الإنمائية، تُعَدّ من بين أضعف عناصر الفعالية في السياق اللبناني، على الرغم من أن دستور البلاد يضمن حرية التعبير، ويضم البلد مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة، وقام مؤخراً بتشريع قانون الحصول على المعلومات، في أوائل عام ٢٠١٧. والأسباب الهيكلية نفسها المذكورة سابقاً، وهي أساساً غياب التخطيط الاستراتيجي، وعدم وجود ميزانية مالية عامة لأكثر من عقد من الزمن حتى الآن، والمأزق السياسي، أمور تحد من مساءلة الحكومة تجاه المجتمع والجهات المانحة لها. ويزداد هذا سوءاً بسبب انتشار المحسوبية والفساد على نطاق واسع. ويعتقد أكثر من ٩٠٪ من الناس في لبنان بأن الفساد قد ارتفع في لبنان في عام ٢٠١٥. وقد أدى ضعف إنفاذ تدابير المساءلة باللبنانيين إلى أن يكونوا الأكثر تشاؤماً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ يعتقدون أنه لا يمكن القيام بأي شيء للتغيير<sup>٥٧</sup>.

وقانون عام ٢٠١٧ الذي يمثل انفرجاً في زيادة الشفافية، وهو شرط أساسي للمساءلة، قد دعت إليه منظمات المجتمع المدني ودعمه بعض البرلمانيين. وقد استغرق التصديق عليه حوالي ثمانية أعوام. ويسمح القانون لأي شخص معنوي أو طبيعي بالوصول إلى المعلومات من الإدارات العامة ويطلب الأخيرة بالتقيد بمبدأ الشفافية ونشر وثائقها إلكترونياً، ولكنه يستبعد نشر المعلومات التي من شأنها أن تعرّض حالة البلد الاقتصادية والمالية واستقرار العملة المحلية للخطر. وميزة القانون الجديد الرئيسية أنه يشمل شركات خاصة تعاقدت معها الحكومة لتقديم الخدمة العامة وإدارتها. بيد أن التحدي لا يزال قائماً في مجال الإنفاذ. ويفتقر قانون الحصول على المعلومات على وجه التحديد إلى آلية للشكاوى ويعتمد على كيان عام لم يتم إنشاؤه ويحتاج إلى قانون آخر لإنشائه<sup>٥٨</sup>.

وفي ما يتعلق بمساءلة الشركاء الدوليين والجهات المانحة الأجنبية، تظهر قضيتان رئيسيتان بالإضافة إلى التأخيرات التي سبق ذكرها في صرف التبرعات المعلنة. الأولى صرامة الإجراءات وجدول المانحين مقابل الأولويات والتحديات الوطنية. وتتعلق الأخرى بعدة طبقات تمر بها المعونة، قبل الوصول إلى المستفيدين. وهذا يقلل من حجم المعونة والفعالية<sup>٥٩</sup>. وعلى النقيض من ذلك، ينعكس الاتجاه المتعاقد في اللجوء إلى المانحين الأجانب وتلبية شروطهم في زيادة الشفافية إلى حد ما في الإبلاغ عن المالية العامة. بعد مؤتمر باريس III للمانحين، كان التبليغ والنشر عن الوضع المالي والتمويل من خلال المساعدات الخارجية منتظماً وشاملاً، ولكن مع مرور الوقت، تضاءلت الجهود.

٥٧ كورالي برينغ والشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠١٦، ٢٠١٦ <[http://files.transparency.org/content/download/1995/12992/file/2016\\_GCB\\_MENA\\_EN.pdf](http://files.transparency.org/content/download/1995/12992/file/2016_GCB_MENA_EN.pdf)> [تم دخول الموقع في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧].

٥٨ 'الأجندة القانونية' <<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=3496>> [تم دخول الموقع في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧].

٥٩ شادن الضيف، «حالة التعاون التنموي، البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني وحالة فعالية منظمات المجتمع المدني في لبنان» (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٥).

## الجهات المانحة للمعونة

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي رائدة في تشكيل صناديق التنمية الوطنية والإقليمية المتخصصة في المساعدة الإنمائية منذ أكثر من أربعة عقود. ومن الأمثلة على الصناديق الوطنية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية في المملكة العربية السعودية، وصندوق أبوظبي للتنمية في الإمارات العربية المتحدة. كما أنشئت وكالات رئيسية متعددة الأطراف هي: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

تشير البيانات المتاحة إلى أنه على سبيل المثال، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٣.٥ ملايين دولار أميركي في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٠٪ عن عام ٢٠١٤. وهذا ليس سوى جزء واحد من مشاركة الكويت الكاملة في التعاون الإنمائي، إذ لم يتم الإبلاغ عن مؤسسات كويتية أخرى. وعلى النقيض من ذلك، سجلت المساعدات الإنمائية الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة ٤.٤ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ١٣٪ عن العام السابق<sup>٦١</sup>. وقد بلغت تقديرات التعاون الإنمائي في قطر ١.٣ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٣، أي أكثر من ضعف مبلغ ٥٤٤ مليون دولار أميركي في عام ٢٠١٢ و ٧٣٤ مليون دولار أميركي في عام ٢٠١١. إضافة إلى ذلك، ساهمت قطر بأكثر من ٥٠ مليون دولار أميركي عبر منظمات متعددة الأطراف في عام ٢٠١٤<sup>٦٢</sup>.

أصدرت المملكة العربية السعودية تقريراً كاملاً في عام ٢٠١٤، جاء فيه أنّ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في المملكة بلغ ١٤.٥ مليار دولار أميركي، مما يجعلها «رابع إجمالي مزود للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤ والسابع كمقدم للمساعدة الإنسانية وعاشر أكبر مزود للمساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤»<sup>٦٣</sup>.

لقد اكتسبت الجهات المانحة العربية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أهمية على مدى العقدين الماضيين، ومؤخراً في ضوء الأزمات التي اندلعت في البلدان العربية. ويقدم المانحون العرب غالبية المساعدات من غير لجنة المساعدات الإنمائية في المنطقة العربية، ويشكلون أطرافاً فاعلة رئيسية في التعاون بين بلدان الجنوب.

والواقع أن المانحين العرب وُصفوا تاريخياً بأنهم من بين «أكثر المانحين سخاءً في العالم، حيث بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية ١,٥٪ من إجمالي دخلهم القومي خلال فترة ١٩٧٣-٢٠٠٨، أي أكثر من ضعف هدف الأمم المتحدة البالغ ٠,٧٪، وخمسة أضعاف متوسط بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي». وهم يقدمون مساعدات ثنائية وكذلك متعددة الأطراف من خلال المؤسسات الإنمائية المتطورة التي أنشأوها والتي لديها القدرة على النمو وتوسيع نطاق مساعداتهم<sup>٦٤</sup>.

وتُظهر أحدث الإحصاءات الإجمالية المتاحة أنه في حين انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين الدوليين بنسبة ٨٪ سنوياً تقريباً خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، فإن المساعدة الإنمائية العربية أخذت في الارتفاع بمتوسط يزيد عن ٤٪ سنوياً خلال الفترة نفسها. والمساهمون العرب الرئيسيون هم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد أصبحت قطر والإمارات العربية المتحدة في الواقع مشاركتين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تساهمان في المناقشات حول قضايا التنمية الرئيسية، وتستفيدان من تجارب أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية.

٦١ البنك الدولي، مساعدات التنمية العربية أربعة عقود من التعاون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حزيران/يونيو ٢٠١٠.  
٦٢ «المعونة في لمحة على الرسوم البيانية- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»- <http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/aid-at-a-glance.htm> [تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧].  
٦٣ أهداف التنمية المستدامة كفرص للأعمال التجارية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقرير التعاون الإنمائي، ٢٠١٦ (باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦).  
٦٤ «السعودية الرائدة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤ بنسبة ١.٩٪ من إجمالي الدخل القومي إ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية».

ولا يقدم المانحون العرب تقارير منتظمة عن معوناتهم. ولا تزال الشفافية والتنسيق أضعف عموماً من المعونة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أنّ هنالك تحسناً، لا سيما بين مؤسسات المعونة المتعددة الأطراف العربية التي أنشأت آليات للتنسيق. بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة بنشر معوناتها الثنائية في عام ٢٠١٠، ونشرت المملكة العربية السعودية التقرير المذكور أعلاه في عام ٢٠١٤. وأصبحت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر مشاركتين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. ومع ذلك، تظل الشفافية غير منتظمة وتخضع لتقدير الحكومة.

### ٣.٤. التدفقات الخاصة

اعترف التعاون الإنمائي بشكل متزايد بأهمية القطاع الخاص في تمويل التنمية كشريك على قدم المساواة مع الحكومات والجهات المانحة للمعونة. ودور القطاع الخاص في التعاون الإنمائي تاريخي، ولكنه تقدم إلى الخط الأمامي بعد اجتماع بوسان الرفيع المستوى.

ويشمل تمويل التنمية من القطاع الخاص الموارد المالية الدولية والمحلية. وهذه الأخيرة هي عادة استثمارات محلية للمدخرات الوطنية التي توجه عن طريق القطاع المالي. وأهم الموارد المالية الدولية ذات الصلة بالمنطقة هي الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية.

سيركز هذا القسم على التحويلات والاستثمارات الخاصة التي تشمل، إضافةً إلى الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر، نموذجاً جديداً مختلطاً يجمع بين عناصر القطاعين الخاص والعام في الاستثمار.

وبالإضافة إلى المساعدات، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي صناديق ثروة سيادية كبيرة<sup>٦٤</sup>، مثل هيئة الاستثمار في أبوظبي، وهيئة النقد العربي السعودي وهيئة الاستثمار الكويتية التي تدير أحجام صناديق تبلغ حوالي ٦٠-٨٠ مليار دولار أميركي على مستوى العالم (في عام ٢٠١٧)، مما يجعلها من بين أعلى خمسة صناديق للثروة السيادية في العالم<sup>٦٥</sup>. وفي حين أن معظم صناديق الثروة السيادية تتمحور حول الربح وتحديث في الأسواق المالية للبلدان المتقدمة، فإنها تحوّل بشكل متزايد استراتيجيات التمويل نحو الاستثمارات والتنمية في المنطقة، وبالتالي تعتبر مصدراً آخرًا للتمويل الإنمائي المحتمل في بلدانها والبلدان العربية الأخرى. ويتوقف تأثير هذا التحول ونجاحه على تحسين إدارة صندوق الثروة السيادية وشفافيته؛ وهما شرطان ضعيفان بوجه عام.

تختلف المعونة العربية عن نظيرتها الغربية من حيث الشروط الاقتصادية الأقل صرامة نسبياً. ومع ذلك، ففي حين أن المساعدة لا ترتبط عموماً بمتطلبات سياسة اقتصادية محددة، فإنها ترتبط بدوافع سياسية<sup>٦٦</sup>. ويختار المانحون العرب المتلقين بما ينسجم مع نماذجهم السياسية أو يستفيدون من قوتهم الاقتصادية من أجل التأثير السياسي<sup>٦٧</sup> و/أو للمصلحة الاقتصادية ومصالح الشركات.

تبيّن تجربة اليمن مع المساعدات السعودية، تماماً مثل لبنان، أن المساعدات تأتي في حجم كبير وسرعة نسبياً للتحالف السياسيين. وفي كلا البلدين، كانت المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية كبيرة، لكنها كانت أكثر استهدافاً من قبيل دعم الميزانية، والتبرعات العينية من الوقود، وتمويل مشاريع البنية التحتية. ولم يتم القيام بالكثير لبناء القدرات الحكومية، على عكس المساعدات النموذجية للجنة المساعدة الإنمائية. وبالمثل، في مصر، قامت دول الخليج بحماية مصالحها السياسية بالحوافز الاقتصادية، بما في ذلك المساعدات والاستثمارات الكبيرة من جانب صناديق ثرواتها السيادية<sup>٦٨</sup>.

٦٤ صناديق الثروة السيادية هي صناديق الاستثمار المملوكة من قبل الحكومة المركزية التي تحافظ على مدخراتها للأجيال القادمة من خلال استثمار الموارد الفائضة للدولة، في أسواق مختلفة، مثل العقارات والأسواق المالية من أجل ضمان استدامة الموارد القطرية. وتستخدم هذه الأموال أيضاً لتحقيق الاستقرار في الإيرادات المالية العامة وصرف العملات الأجنبية.

٦٥ تصنيف صندوق الثروة السيادية | صندوق صندوق الثروة السيادية <<http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>> [تم دخول الموقع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧].

٦٦ «مركز الشرق الأوسط - السياسة الجديدة لدول الخليج العربية للمساعدات الخارجية والاستثمار» - <http://blogs.lse.ac.uk/mec/2015/11/25/the-new-politics-of-gulf-arab-state-foreign-aid-and-investment/> [تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧].

٦٧ سيباستيان سونس و إنكين ويبس، مشاركة دول الخليج العربية في مصر وتونس منذ ٢٠١١ المبررات والأثر (برلين: المجلس الألماني للعلاقات الخارجية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

٦٨ سيباستيان سونس و إنكين ويبس.

## الاستثمارات

وفي ما يتعلق بالاستثمارات الدولية، تشمل هذه الاستثمارات أسهم رأس المال وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن تؤثر، من الناحية النظرية، إيجابياً على التنمية الاقتصادية أكثر من الأشكال الأخرى للاستثمارات الدولية، لأنه يمكن أن تحقق مكاسب في الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتوظيف الموارد واعتماد مهارات إدارية جديدة مع العمالة المنزلية والمدخلات.

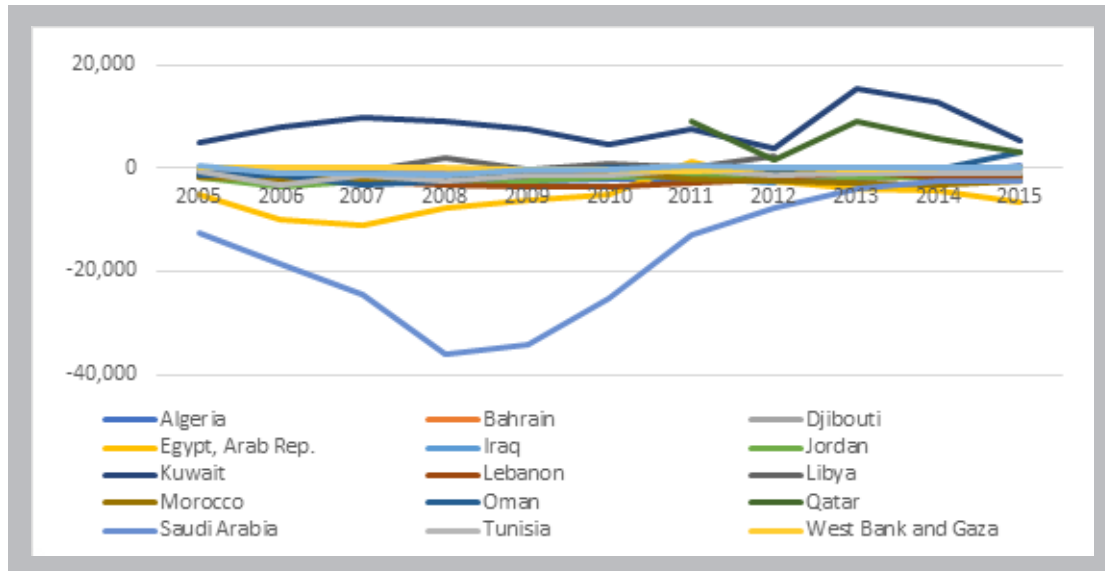
ومع ذلك، فإن معظم الدول العربية (باستثناء عدد قليل من دول مجلس التعاون الخليجي مثل الكويت وقطر) قد أبلغت عن وجود رصيد سلبي أو قريب من الصفر لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقد الماضي. وهذا يدل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان العربية أكثر من التدفقات إليها (الرسم ٦)، على الرغم من أن الكثير من الجهود والسياسات الاقتصادية موجهة نحو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة التحرير وإزالة القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب.

على الرغم من محدودية البيانات المتعلقة بظروف الاستثمار في البلدان العربية، إلا أن معظم البحوث تشير إلى معدلات معتدلة لمعدلات الاستثمار المحلي والأجنبي الخاصة، مقارنةً بالبلدان النامية الأخرى، لا سيما غير دول مجلس التعاون الخليجي.

والوفورات التي سيتم توجيهها من خلال القطاع المالي إلى الاستثمارات منخفضة نسبياً في البلدان العربية. وبلغت الوفورات الإجمالية للدخل القومي بالنسبة لجميع البلدان العربية حوالي ٣٣٪ في عام ٢٠١٤ (آخر الأرقام المتاحة)، وتقارن بشكل عادل بمتوسط معدل البلدان المتوسطة الدخل على الصعيد العالمي. ومع ذلك، عند استبعاد بلدان مجلس التعاون الخليجي، ينخفض المعدل إلى ما هو عليه في البلدان ذات الدخل المنخفض على الصعيد العالمي<sup>٦٩</sup>.

وبالمثل، قُدِّر الائتمان المحلي للقطاع الخاص في البلدان العربية بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٣٪ في عام ٢٠١٥، مقارنةً مع نسبة أعلى بكثير من ٩٦٪ للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل<sup>٧٠</sup>، مما يشير إلى ضعف الوساطة المالية بشكل عام.

الرسم ٦: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات الأميركية)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

٦٩ «مؤشرات التنمية العالمية | قاعدة بيانات البنك» <<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GNS.ICTR>. [تم دخول الموقع في ٣ آذار/مارس ٢٠١٧].

٧٠ «مؤشرات التنمية العالمية | قاعدة بيانات البنك» <<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT>. [تم دخول الموقع في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧].

ويُعزى التأثير المحدود للاستثمار الخاص على التنمية في المنطقة إلى طبيعة هذا الاستثمار الذي لم يتمكن من خلق فرص عمل كافية ونمو في المنطقة، لأنه يتركز في القطاعات ذات رأس المال المرتفع أو في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة مثل البناء والعقارات. ولم يكن قطاع الأعمال ديناميكياً جداً خلال العقد الماضي (٢٠٠١-٢٠١٢).<sup>٧٤</sup>

### التمويل المختلط

في ضوء تقلص حيزها المالي العام وميزانياتها للمعونة، تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد سبل جديدة للاستفادة من موارد القطاع الخاص، عبر تقديم الحلول للتحديات الإنمائية. وتتمثل الفكرة في الجمع بين التمويل الإنمائي أو الصناديق الخيرية مع رأس المال الخاص من أجل وضع «مريح للجانبين»، للقطاع الخاص والبلدان النامية. ويُقرن التمويل المختلط عنصراً مالياً بشروط ميسرة مع عنصر غير تساهلي ويجمع الموارد من القطاعين العام والخاص.

ويُعدّ الإبلاغ عن حجم موارد التمويل هذه وقياسه أمراً إشكالياً، لأنه لا يوجد تعريف عالمي وصيغة فريدة للمرجح. وبما أن هذا الشكل من التمويل يكتسب أهمية، فإن المحاولات الرامية إلى وضع نظام للتتبع جارية، وتشير التقديرات إلى أن حجم المساعدة المالية المختلطة تضاعف على الصعيد العالمي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.<sup>٧٥</sup>

كانت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في النصف الثاني من العقد الأخير (٢٠٠٠)، وذلك تماشياً مع ارتفاع أسعار النفط، ثمّ تباطأ بعد عام ٢٠١١ بسبب عدم الاستقرار السياسي. ويقدر المتوسط البسيط لحصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي من تدفقات العالم النامي بـ ٧٪ في ٢٠١١-٢٠١٥ مقابل ١٤٪ في الأعوام الخمسة السابقة. وقد ذهب معظم هذا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان مثل المملكة العربية السعودية وقطاعات الهيدروكربونات في الإمارات العربية المتحدة. وقد شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي نحو نصف حجم التدفقات العربية، وكانت هذه الحصة تقارب ٦٠٪ خلال الأعوام السابقة.<sup>٧٦</sup> وقد اجتذبت بلدان أخرى، مثل المغرب، الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والعقارات والخدمات المالية. ولا تزال أقل البلدان العربية نمواً هي الأضعف في اجتذاب هذا النوع من الاستثمارات الطويلة الأجل.

تبين الدراسات التي أجريت بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة أن لديها مكاسب إنتاجية وإمكانات ضئيلة لخلق فرص العمل، وبالتالي فإنها لا تؤثر كثيراً على التنمية الاقتصادية.<sup>٧٧</sup> كما أن الأدبيات المتعلقة بقدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مزاحمة الاستثمارات المحلية أو إبعادها غير حاسمة أيضاً. ويخضع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي للسياسات المحلية التي تحدد الصلات بين الاثنين. وفي دراسة شملت سبعة بلدان عربية (الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وسوريا)، تبيّن، على سبيل المثال، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُبعد الاستثمار المحلي.<sup>٧٨</sup>

٧١ «مؤشرات التنمية العالمية» قاعدة بيانات البنك «تمّ دخول الموقع في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧».

٧٢ لمزيد من المعلومات، مراجعة: خالد الموازيني، «تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر، تغير كفاءة وإنتاجية عمل البلد المضيف: أدلة من دول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة الاقتصادي الأطلسي، <0-9428-014-11293/s11293> <https://doi.org/10.1007/399-411 (2014)، 42.4. وثيرة زين: «اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، ندوة إقليمية حول سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة والنمو الشامل» (عرضت في الحلقة الدراسية الإقليمية حول سياسات الاستثمار نحو التنمية المستدامة والنمو الشامل، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، الرباط، المغرب، ٢٠١٣). منظمة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج الاستثمار، «برنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ملاحظة خلفية مسودة: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (قدمت في المؤتمر الإقليمي للدول الأعضاء في منظمة الدول الأميركية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العمل الإقليمية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، القاهرة، مصر، ٢٠١٤).

٧٣ نادية سلمي، «مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر - الاستثمار المحلي: أدلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، المجلة الدولية للاقتصاد والمالية، ٨.٧ (٢٠١٦)، 123 <https://doi.org/10.5539/ijef.v8n7p123>.

٧٤ صندوق النقد الدولي، الاستثمار والنمو في العالم العربي، مذكرة تحديد النطاق (المنامة، البحرين، نيسان/أبريل ٢٠١٦).

٧٥ خافيير بيريرا، ما هو التمويل المختلط، كيف يعمل وكيف يتم استخدامه (أوكسفام والشبكة الأوروبية بشأن الديون والتنمية (يوروداد)، شباط/فبراير ٢٠١٧).

ولم تتم دراسة فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتمويل التنمية في المنطقة العربية. وتحذر الأدبيات الدولية الحالية من المشاكل المتعلقة بالتكاليف والمخاطر المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص على القطاع العام، وانخفاض الشفافية، وعدم وضوح نظم التدقيق العام والرصد والمساءلة، والمساهمة المحدودة في الحد من الفقر والتنمية بوجه عام، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على البيئة. على سبيل المثال، حذر مسح لحالات المرافق المختلطة من المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٣ من المخاطر نفسها المذكورة أعلاه المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مشكلة التقليل من شأن تكاليف الفرصة عند تقديم المعونة لدعم القطاع الخاص لدمج موارده مع تمويل القطاع العام<sup>٧٩</sup>.

يمكن للأدوات المالية المختلطة أن تهدر كميات ضئيلة من المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما عندما تكون الموارد المالية محدودة أو تمول المشاريع. وتذهب الموارد المالية لدعم الاستثمار الخاص بدلاً من استخدامها مباشرة في الاستثمار العام في المناطق التي توجد فيها حاجة أكبر مثل الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن دور القطاع الخاص في هذا الشكل من التمويل، ولا سيما المؤسسات المالية المعنية، لم يستجب لمعايير الشفافية والمساءلة الفعالة. إن استعراض عدد من المشاريع الأوروبية المختلطة - وإن لم يكن شاملاً بسبب محدودية المعلومات - يعكس نقاط الضعف هذه. وتركز مشاريع الاتحاد الأوروبي التي تستخدم التمويل المختلط أساساً على مشاريع البنية التحتية الكبيرة، مثل النقل والطاقة، ذات التأثير الاجتماعي المباشر المحدود على التخفيف من وطأة الفقر، وعدم وجود رصد وتقييم واضحين، ومحدودية الشفافية والمساءلة<sup>٨٠</sup>. وأخيراً، يحتوي التمويل المختلط على عنصر دين لا ينبغي تجاهله خاصةً لأنه قد يصبح مسؤولية عامة على الدولة إذا فشل المشروع.

يختلف التمويل المختلط بين الترتيبات النموذجية للشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى المنتجات المالية الأكثر ابتكاراً وتطوراً، بما في ذلك ضمانات القروض المقدمة بواسطة مؤسسات التمويل الإنمائي والمالية المنظمة حيث يغطي القطاع العام أي خسائر محتملة إذا تحققت. وفي المنطقة العربية، تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أيضاً أشكالاً متنوعة من الترتيبات بين القطاعين العام والخاص. ويتم اختيار الشراكات بين القطاعين العام والخاص من قبل القطاع العام للاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتسهيل تأمين التمويل للمشاريع، وخاصة مشاريع البنية التحتية الكبيرة. ويتوقع القطاع الخاص أن توفر هذه الاستثمارات رصيماً مربحاً للمخاطر والمكافآت.

قدّرت المعلومات المتاحة في البلدان الثلاثة غير الخليجية في المنطقة (المغرب ومصر والأردن) أن تكون استثمارات البنية التحتية بموجب ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمبلغ ٢,٣ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٥، أي أقل من مبلغ ٢,٩ مليار دولار أميركي الذي بلغته في العام السابق<sup>٧٦</sup>. وقد تلقت الغالبية العظمى من هذه الاستثمارات ديوناً متعددة الأطراف وثنائية من مؤسسات التمويل الإنمائي التي شكلت ٦٥٪ من الالتزامات الاستثمارية مقابل ٢٩٪ من موارد القطاع الخاص و ٥٪ فقط من القطاع العام<sup>٧٧</sup>.

وتشير مصادر أخرى إلى أهمية وحجم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لخطط التنويع وتطوير البنية التحتية، خاصةً مؤخراً في ظل الضغوط المالية بسبب انخفاض أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى أن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة الفرعية تتجاوز مئة مليار دولار أميركي<sup>٧٨</sup>.

٧٦ جيني تشاو وغادي نجيم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠١٥ تحديث% (البنك الدولي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٥).

٧٧ جيني تشاو وديبيلينا ساها، مصادر تمويل الاستثمارات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٥، (البنك الدولي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٥).

٧٨ المراسل الصحفي إد كلويس، «يُحتمل أن يزداد الإنفاق على المشاريع في عام ٢٠١٧ بعد انخفاضه في العام الماضي، غولف نيوز، ٢٠١٧. <http://gulfnnews.com/business/sectors/construction/projects-spending-in-2017-is-likely-to-grow-after-last-year-s-poor-showing-1.1968026>

تم دخول الموقع في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

٧٩ ماريا خوسيه روميرو، مزيج خطير؟ جدول أعمال الاتحاد الأوروبي لـ«مزج» تمويل التنمية العامة مع التمويل الخاص (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية يوروداد، ٢٠١٣).

٨٠ ماريا خوسيه روميرو.

## التحويلات

وفي المنطقة العربية، تمثل التحويلات المالية أكثر من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تكون دول مجلس التعاون الخليجي عادةً بلداناً مرسلّة والبلدان ذات الدخل المنخفض هي المتلقية. وبالنسبة لبلدان مثل لبنان والأردن واليمن والمغرب، حيث تصل الأسهم إلى ١٦٪ و ١٥٪ و ٩٪ و ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (الجدول ٣). تشكل التحويلات مصدراً مهماً للتمويل، وأصبحت عنصراً أساسياً من التدفقات المالية الخارجية لهذه البلدان مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. على سبيل المثال، في اليمن قبل عام من الحرب (٢٠١٤)، اعتبرت التحويلات المالية «أهم مصدر للتمويل، وهو ما يمثل ٧٠٪ من إجمالي التدفقات الدولية الداخلة». وهذا يعادل أربعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>٨١</sup>.

تدعم التحويلات عموماً استهلاك الأسر، ويمكن إنفاقها على الصحة والتعليم. ومع ذلك، فإن أثرها على الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً ليس واضحاً، لأنها تقتصر داخل الأسر المعيشية على زيادة خيارات الاستهلاك الشخصي، استناداً إلى قرارات فردية. ولا تزال مساهمة التحويلات في التنمية تكميلية وتقتصر على نطاق الأسرة المعيشية، في حين أن آثارها كأداة وطنية للتنمية قابلة للنقاش.

الجدول ٣: التحويلات الشخصية المستلمة للمستفيدين العرب الرئيسيين/الناتج المحلي الإجمالي (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
15.9	15.7	17.1	15.4	17.2	18.2	21.5	24.9	لبنان
14.3	17.8	15.9	12.4	12.8	13.7	14.5	16.0	الأردن
13.2	14.2	12.0	15.4	10.9	10.4	10.4	11.1	الضفة الغربية وغزة
8.9	7.8	8.3	9.5	4.3	4.9	4.6	5.2	اليمن
6.9	7.4	6.4	6.6	7.2	6.9	6.7	7.5	المغرب
5.5	6.5	6.2	7.0	6.1	5.7	3.8	5.3	مصر
4.6	4.9	5.0	5.0	4.4	4.7	4.5	4.4	تونس
3.7	2.2	2.4	2.5	2.6	2.9	3.1	3.0	جيبوتي
0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الجزائر
0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	العراق

### المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

ويمكن أيضاً أن يؤدي الاعتماد على التحويلات المالية إلى إخفاء المشاكل الاقتصادية وتكون له آثار اجتماعية سلبية من حيث العلاقات بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، يمكن للتحويلات أن تستهدف تمويل الاستثمارات غير المنتجة، مثل العقارات، إذا لم تكن هناك بيئة تمكينية لتوجيه هذا الشكل من أشكال التمويل. ويعد غياب السياسات للتعامل مع التحويلات المالية باعتبارها تدفقاً مالياً رئيسياً للتنمية أحد الأسباب التي تؤدي إلى محدودية دورها.

يمكن للتحويلات أن تدعم الاقتصادات في ما تواجهه دورياً أحياناً، وفي بعض الحالات، قد تؤدي إلى تحقيق مكاسب في زيادة عدد الأدمغة في بلدانها الأصلية، لأنها توفر الوسائل للأسر لرفع مستويات التعليم.

غير أن هذا الشكل من التمويل ينطوي كذلك على تكاليفه الاجتماعية والاقتصادية. فالهجرة عملية انتقائية. وعادةً، إن أكثر العمال المهرة ورجال الأعمال هم الذين يغادرون، مفرغين وطنهم من المواهب. بالتالي، قد لا يتم توزيع مكافآت الهجرة بالتساوي، حيث تصل إلى أقل المجتمعات المحلية فقراً.



## الاستنتاجات الرئيسية

تشير القيود المفروضة على تمويل التنمية في البلدان العربية إلى أنه لا توجد آلية تحل محل أخرى بشكل واضح. وفي ظل الظروف العالمية السائدة، تحتاج البلدان العربية، مثل البلدان النامية، إلى تحقيق المزيج الصحيح لتحقيق التوازن بين الخيارات المختلفة من أجل الحد من العوائق وتنويع المخاطر. ويمكن أن تكون أساليب التمويل المحلي أكثر استدامة مع مخاطر أقل من الموارد الخارجية. ومع ذلك، في المنطقة، فإنها لا تفي بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى العجز الهيكلي في البلدان والثغرات في التمويل، فإن الاقتراض أمر لا مفر منه وقد لا يكون ضاراً بالضرورة، إذا ما استهدف بشكل جيد القطاعات الإنتاجية وليس فقط تسديد الديون، وإذا تم تجنب الشروط. وسيكون الاعتماد على القطاع الخاص مسعى أكثر خطورة، لا سيما إذا لم ترصده وتوجهه عن كئيب لوائح صارمة.

وأخيراً، من المهم التأكيد على أنه لا يمكن معالجة فعالية المعونة والتنمية في البلدان العربية من دون النظر في ديناميكيات الصراعات التي طال أمدها في المنطقة وأثرها. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك المساعدة في ظل الاحتلال التاريخي للأراضي الفلسطينية (دراسة حالة ٣).

فالنزاعات والأزمات تتطلب زيادات كبيرة في حجم المعونة الإنسانية والإنمائية في شكل منح وليس قروض. وتتجاوز فعالية المساعدة الإنسانية نطاق هذا التقرير، ولكن من المهم أن نشير إلى أن طبيعة الأزمات وانتشارها في المنطقة، لا سيما الأزمة السورية وتدفق اللاجئين، تدفع الآن برامج المساعدات الإنمائية للمانحين.

لقد استعرض القسم السابق أهم مصادر تمويل التنمية والتحديات التي تواجه فعاليتها في البلدان العربية. وفيما يلي الاستنتاجات العامة التالية:

- لا تزال بعض الدول العربية تزرع تحت عبء الدين العام، مع وجود دين خارجي مرتبط بشروط المؤسسات المالية الدولية. وقد أعيد تطبيق أدوات السياسة العامة نفسها التي طبقت منذ عقود من الزمن، وهي فشلت في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- إن فرض الضرائب على تمويل التنمية المحلية محدود ويشكل مشكلة بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان العربية، لأن السياسات الضريبية تستبعد مكافحة عدم المساواة ودفع عجلة التنمية الاجتماعية ولا تركز إلا على أهداف ضبط أوضاع المالية العامة.

- تعتمد الدول العربية عموماً على معونة التنمية الرسمية التي تتحول بشكل متزايد إلى مساعدات إنسانية بسبب انتشار الأزمات. وتشكل الظروف السياسية والحكومية المحلية تحديات رئيسية أمام فعالية التنمية.

- دول مجلس التعاون الخليجي هي جهات مانحة تكمل أو تحل محل المانحين الغربيين التقليديين، على الرغم من انخفاض أسعار النفط مؤخراً. إنها تقدم المعونة دون شروط اقتصادية تقريباً، ولكن لصالح التحالفات السياسية.

- من جهة تمويل التنمية من القطاع الخاص، فإن تدفقات التحويلات المالية مهمة جداً بالنسبة للبلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل، في حين لا يفي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الخاصة بشكل عام بإمكاناتها في تمويل التنمية.

- لا يتوفر الكثير من المعلومات عن التمويل المختلط، باستثناء بعض الإحصاءات المتفرقة حول الشراكات التقليدية بين القطاعين العام والخاص من دون تقييم تأثيرها على التنمية.

فأموال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي استنفدت على استضافة اللاجئين أو تجهيزهم في البلدان المانحة قد تضاعفت من ٤,٨٪ من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤ إلى ٩,١٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥.<sup>٨٣</sup> وتعطي بعض البلدان الأولوية لأنها الوطني وبالتالي تقوم بتعديل برامجها لصون بلدانها من تداعيات الأزمات. في آذار/مارس ٢٠١٧، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستخفض ميزانيتها للمساعدة الدولية لزيادة الإنفاق العسكري.<sup>٨٤</sup>

في أوائل عام ٢٠١٦، انتقلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إدراج عناصر إضافية تتعلق بالأمن في المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل «التصدي للتطرف العنيف». وقد يؤدي هذا الوضع إلى استخدام المعونة في أداة تبرر الإكراه السياسي على الأمن، مثل ما حدث في العراق خلال العقد الماضي.<sup>٨٥</sup> وفي الوقت نفسه، فإن انتشار نزاعات المنطقة التي وصلت إلى الحدود المجاورة للدول المانحة وتزايد النزعة القومية في البلدان المتقدمة يؤثران على سياسات المساعدات الخارجية للنظر إلى الداخل.

### دراسة حالة ٣ | فلسطين: المساعدات في ظل الاحتلال

تعتمد فلسطين اعتماداً كبيراً على المساعدات، حيث تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية ٢٠٪ من دخلها القومي. وهي أكبر متلق في المنطقة العربية. وعلى الرغم من هذه المساعدة الكبيرة، فإن مؤشرات التنمية تُظهر أداءً ضعيفاً. لا تزال البطالة مرتفعة، ويتجاوز معدل الفقر ٢٥٪، كما أن الفلسطينيين ازدادوا فقراً على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.<sup>٨٥</sup>

وتتعرض فعالية التنمية للخطر بسبب الاحتلال الإسرائيلي. في «التنمية ككفاح: مواجهة واقع السلطة في فلسطين» يقدم آدم هنية<sup>٨٦</sup> الأسباب التالية:

- تركز ممارسة التنمية القائمة على الجهات المانحة على تمكين الفرد وتفترض المشاركة الحرة في نظام السوق. في الواقع، إنّ ذلك تفتيت للهوية الجماعية. وهو النهج الذي استخدمه الإسرائيليون مع الفلسطينيين على مر التاريخ، وقد اعتمده المانحون في برامجهم للمساعدة.

- يتم تنظيم المساعدات للتنمية الاقتصادية الفلسطينية من دون اعتبار أنّ الاقتصاد الفلسطيني في علاقة استغلالية تحت سيطرة إسرائيل. وبدلاً من ذلك، فإن التوصية الاقتصادية للمانحين الدوليين تفترض أنّ الإسرائيليين والفلسطينيين يتواجدون في علاقة قوة متوازنة ومتبادلة المنفعة، في حين أنها في الواقع علاقة قوة استعمارية. فتوصية البنك الدولي إلى الدولة الفلسطينية، على سبيل المثال، تعتبر الجوانب المختلفة للاحتلال التجاري مسألة تقنية من العمليات التي يمكن إدارتها دون تحدي عرقلة إسرائيل لسيادة الفلسطينيين.

<sup>٨٢</sup> أوكسفام، لمنّ المعونة على أي حال؟: تسييس المعونة في النزاعات والأزمات (أوكسفورد؛ أوكسفام إنترناشونال، ٢٠١١) <[http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp145-whose-aid-anyway-100211-en\\_0.pdf](http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp145-whose-aid-anyway-100211-en_0.pdf)> [تم دخول الموقع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧].

<sup>٨٣</sup> «زيادة المساعدات الإنمائية مجدداً في عام ٢٠١٥، الإنفاق على اللاجئين تضاعف - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» <<http://www.oecd.org/development/development-aid-rises-again-in-2015-spending-on-refugees-doubles.htm>> [تم دخول الموقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧].

<sup>٨٤</sup> ريتشارد كوان وروبرت رامبتون، «تخفيضات ميزانية ترامب للبرامج المحلية وبرامج المعونة ترسم الازدراء الجمهوري رويتزر، رويتزر (واشنطن العاصمة، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧) <<http://www.reuters.com/article/us-usa-trump-budget-idUSKBN16M11DO>> [تم دخول الموقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧].

<sup>٨٥</sup> «الفلسطينيون يزدادون فقراً للعام الثالث على التوالي - تقرير البنك الدولي يدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة لعكس الاتجاه»، البنك الدولي <<http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/09/27/palestinians-getting-poorer-for-third-year-in-a-row>> [تم دخول الموقع في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧].

<sup>٨٦</sup> آدم هنية، «التنمية ككفاح: مواجهة واقع السلطة في فلسطين»، مجلة الدراسات الفلسطينية، <<https://doi.org/10.1525/jps.2016.45.4.32>> (2016). 32-47.

- كما أن المساعدات المقدمة إلى الدولة الفلسطينية كانت مشروطة أيضاً بتنفيذ نموذج اقتصادي نيوليبرالي. وهذا يفترض أن عمليات السوق في إطار هيكل سلطة الاحتلال ستؤدي إلى نتائج أفضل للسكان، مع تجاهل أن هيكل السلطة المتأصل سيشكل هذه النتائج لمصلحة الأقوى.

لمواجهة هذه الحالة، بدلاً من التكيف معها، جونا سبرينغر، في «تقييم الإصلاحات التي يحررها المانحون في السلطة الفلسطينية: بناء الدولة أو الحفاظ على الوضع الراهن؟»<sup>٨٧</sup> «تتترح على المانحين تقييم آثار الاحتلال على مشاريعهم. فعلى سبيل المثال، نشرت رابطة الوكالات الإنمائية الدولية - وهي جمعية تمثل أكثر من ٨٠ وكالة إنمائية دولية - في عام ٢٠١١ تقريراً عن أثر الاحتلال الإسرائيلي على البرامج الإنسانية والإنمائية، مع التركيز على القيود المفروضة على تنقل العاملين في مجال المعونة ونقل المواد الإنسانية. وقدرت رابطة الوكالات الإنمائية الدولية بشكل متحفظ التكلفة المباشرة بمبلغ إضافي قدره ٤,٥ مليون دولار كل عام، وذلك كنتيجة لقيود الحركة المفروضة على المنظمات الأعضاء فيها. وبالتالي، لا يمكن تحقيق الفعالية الإنمائية في السياق الفلسطيني ما دام الاحتلال قائماً لأنه يعرقل أساساً أي مبادرة إنمائية.

٨٧ جونا إي. سبرينغر، «تقييم الإصلاحات التي يحررها المانحون في السلطة الفلسطينية: بناء الدولة أو الحفاظ على الوضع الراهن؟»، مجلة بناء السلام والتنمية، ٢٠١٥، <<https://doi.org/10.1080/15423166.2015.1050796>>





## دور منظمات المجتمع المدني



### تعزيز حوار حقيقي

تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الدخول في حوار مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال تمويل التنمية، أي الحكومة والقطاع الخاص والمانحين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لإعادة توجيه أي عمل لتمويل التنمية باستمرار نحو أولوية رؤية تنمية تفي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب. وينبغي أن يستند الحوار إلى فهم الاختلافات في المصالح والدوافع، واحترام المصالح، والمساءلة المتبادلة، وحماية حيز سياساتي أكثر إنصافاً يستند إلى الحق في تقرير المصير والحق في التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، إن جدول أعمال الدعوة لمنظمات المجتمع المدني الذي يتناول كل آلية محددة لتمويل التنمية يمكن أن يبدأ بالخيارات التالية.

### إبقاء الديون تحت التدقيق

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن ترفع الوعي بأهمية ربط الاقتراض بالأهداف الإنمائية، فعلى سبيل المثال، يمكنها زيادة الوعي والضغط من أجل اعتماد مبادئ توجيهية وأدوات دولية محددة في هذا الصدد، مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الدين وحقوق الإنسان<sup>٨٩</sup> أو مبادئ الأونكتاد بشأن تعزيز الإقراض والاقتراض المسؤول<sup>٩٠</sup>. ويمكن أن تتبع منظمات المجتمع المدني التوعية بتدقيق لمعرفة ما إذا كان يجري اعتماد المبادئ طوعاً على الأقل و ثم تدفع إلى إدماج هذه المبادئ في التشريعات الوطنية. ويمكن أن يقتصر ذلك أيضاً برفع الوعي بشأن الآثار المترتبة على شروط السياسة العامة وأهمية قدرات التفاوض للبلدان المقترضة.

وبموازاة ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعزز، على نطاق عامة الجمهور، فكرة تدقيق الدين العام وتشارك فيها، لمراجعة وتقييم الأسباب الكامنة وراء الاقتراض والإقراض ومبررات تخصيص الموارد للاستفسار عن شرعية الديون والشفافية وتأثيرها على الأهداف التنموية.

لقد وضع المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة في بوسان منظمات المجتمع المدني في صميم إطار التعاون الإنمائي كشريك على قدم المساواة مع مجتمع المانحين والبلدان المتلقية والقطاع الخاص. أدى وجود منظمات المجتمع المدني إلى اعتماد مجموعة جديدة من المبادئ - مبادئ اسطنبول - من أجل التنمية وفعالية المعونة. وفي الوقت نفسه، تقلصت المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني مع بذل كل الجهود لإجراء القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكبر. غير أن منظمات المجتمع المدني تمكنت من رفع صوتها ودفع ستة طلبات رئيسية من الجهات الفاعلة في مجال التنمية<sup>٨٨</sup>. ومن بين هذه التصدي للتحديات والوفاء بالالتزامات المتعلقة بمبادئ الفعالية.

لهذا الغرض، واستناداً إلى نظرة عامة على ظروف تمويل التنمية في المنطقة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مجال الدعوة أن تلعب دوراً في دفع واضعي السياسات إلى الوفاء بالالتزام الفعال. ويختتم التقرير باقتراحين عامين وبعض آليات تمويل التنمية المحددة في هذا الصدد.

### التصرف كوكالة رقابية

الدور الرئيسي الذي يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تحافظ عليه وتعززه هو دور الرقابة في ما يتعلق بآليات تمويل التنمية المختلفة وصنع السياسات. ويظهر استعراض المعلومات المتاحة أن البيانات المتعلقة بتمويل التنمية ليست متنسقة، ولا تنشر كل مؤسسات الدولة بانتظام تقارير تمويل التنمية، وتوفر قواعد بيانات المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، معلومات قابلة للمقارنة على الصعيد العالمي ومتنسقة، ولكنها ليست شاملة لكل أشكال أنشطة تمويل التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، هنالك حاجة إلى إجراء المزيد من التقييمات بشأن أثر آليات التمويل على الأهداف الإنمائية، ولا سيما تلك المتعلقة بتدخلات القطاع الخاص، مثل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٨٨ تتمثل المطالبات الرئيسية بما يلي: (١) دعم بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني لتحقيق إمكاناتها، (٢) جعل العمليات الموجهة نحو القطاع الخاص تتماشى مع جميع مبادئ فعالية التنمية، (٣) بناء شراكات شاملة لأهداف التنمية المستدامة الجديدة، (٤) التصدي للتحديات وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعونة من أجل تحقيق الفعالية الإنمائية، (٥) وضع حقوق الإنسان في صميم التنمية، (٦) تعزيز التنمية الشاملة في كل العمليات الإنمائية. المصدر:

شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق الفعالية الإنمائية، منظمات المجتمع المدني الرئيسية تطالب بجدول أعمال تحويلي عالمي للتنمية (الفيليبين: شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية، ٢٠١٤).

٨٩ «مشروع مبادئ توجيهية عامة بشأن الدين الخارجي وحقوق الإنسان» <<http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/DraftGuidelines.aspx> [تم دخول الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧].

٩٠ أونكتاد، مبادئ تعزيز الإقراض والاقتراض السيادية المسؤولة - gdsddf2012misc1\_en.pdf (جنيف، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) <[http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsddf2012misc1\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsddf2012misc1_en.pdf) [تم دخول الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧].

ولمنظمات المجتمع المدني أيضاً دور في تحذير صانعي السياسات بشأن الآثار والمخاطر الناجمة عن تحويل المعونة إلى المساعدة الأمنية والعسكرية، وفي إبراز دور المعونة في الصراع وأثر ديناميكيات النزاع على الحد من فعالية التنمية.

### توجيه التمويل الخاص نحو التنمية

لمنظمات المجتمع المدني دور في إعادة توجيه المناقشات حول الدور التنموي الأساسي للاستثمارات الخاصة والتي تولد قيمة مضافة ونمواً اقتصادياً وإنتاجيةً وتخلق وظائف لائقة، قبل أي دور آخر.

ولضمان تحقيق هذا الدور، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى القيادة والمشاركة في تنفيذ تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لكل مشاريع القطاع الخاص، والتأكد من أن تكون الشروط والأحكام عادلةً وأن تكون العملية قانونيةً وشفافةً؛ ورصد هذه المشاريع من خلال التعاون الشفاف بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن تركز جهود الدعوة على إدماج المتطلبات القانونية لإجراء هذه التقييمات على كل المشاريع الوطنية الخاصة الكبيرة.

أخيراً، يمكن أن يكون التحقيق في دور التحويلات المالية وتأثيرها، فيما إذا كان يمكن اعتبارها آلية تمويل للتنمية، مفيداً في الدعوة إلى وضع السياسات التي توجه التحويلات نحو الاستثمارات المنتجة.

### جعل الضرائب تعمل لصالح التنمية

إن زيادة وعي المواطنين بأهمية المساءلة بين الدولة والمواطنين من خلال الضرائب هي مجال آخر لتدخل منظمات المجتمع المدني، بينما تدعو الحكومات إلى الوفاء بمسؤولياتها في السماح للجمهور بالوصول إلى المعلومات المالية. ويمكن أن يكون التحقيق في تحصيل الضرائب وسبل الإنفاق مع التركيز على أهمية إعادة توزيع الدور الاجتماعي ووظيفة التنوع الاقتصادي أداة قائمة على الأدلة من أجل زيادة الشعور بالمساءلة الحكومية. ويمكن أن تبدأ هذه العملية بتقدير حجم وتفصيل الإيرادات الضريبية، ونتائجها التدريجية، وتكاليف التهرب الضريبي. وينبغي استخدام هذه الأدوات للضغط مع المجموعات المؤثرة الأخرى لتنفيذ نظم ضريبية تدريجية تقلل من عدم المساواة وتضمن تدفقاً مستمراً من الإيرادات.

### وضع فعالية التنمية في الممارسة الحقيقية

لا تعتبر المبادئ المحددة عالمياً بشأن الفعالية الإنمائية (إعلان باريس، وبرنامج عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل التنمية الفعالة) التزامات. فالعديد من منظمات المجتمع المدني ليست على بينة من مبادئ اسطنبول، حتى لو كانت تنفذها إما كجزء من مبادئها وبموجب القوانين أو على أساس شروط المانحين<sup>٩١</sup>. وينبغي أن تبدأ جداول أعمال الدعوة على وجه التحديد بالضغط من أجل وضع خطة وطنية متكاملة للتخطيط التنموي وتنفيذها، مع توفير كل أدوات السياسات وتدفعات المعونة التي تغذي هذه الخطط مع ضمان قيام منظمات المجتمع المدني بدور مع واضعي السياسات في هذا الصدد. ولا ينبغي أن يكون هذا الدور ترتيباً مؤقتاً وإنما راسخاً ومؤسسياً، مما يتيح لها أن ترصد بانتظام وضع السياسات وتناقش مبادئ فعالية التنمية.

٩١ على سبيل المثال، خلال الاجتماع التنسيقي والاستراتيجي للتعاون الإنمائي - شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية وشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل التنمية الفعالة الذي عقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في بيروت، استعرض عرض عن المنظمات المصرية غير الحكومية ممارسات عينة من المنظمات وأظهر أن بعض مبادئ اسطنبول يجري التقيد بها.





## المراجع



- 'حول' النزاهة المالية العالمية <<http://www.gfintegrity.org/about>> [تم دخول الموقع في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧]
- أكشن إيد، امنحونا فرصة: كيف تحصل الشركات الكبرى على صفقات خالية من الضرائب (جوهانسبرغ: أكشن إيد، حزيران/يونيو ٢٠١٣).
- عادل مالك، تنويع اقتصادات الشرق الأوسط تحدّ سياسي أكثر منه اقتصادي (بيروت: المركز اللبناني لدراسات السياسات، آذار/مارس ٢٠١٦).
- «المعونة في لمحة على الرسوم البيانية- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»  
<<http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/aid-at-a-glance.htm>>  
[تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧]
- «تدفق المساعدات» <<http://www.aidflows.org>> [تم دخول الموقع في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧]
- السعدي، محمد سعيد، «أثر سياسات تكشف صندوق النقد الدولي على الحماية الاجتماعية»، حول الحماية الاجتماعية في العالم العربي: أزمة الدولة المكشوفة (بيروت: شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٤)، الجزء ٢  
<<http://www.annd.org/data/item/cd/aw2014/pdf/english/two3.pdf>>
- الجامعة الأميركية في بيروت، مشاوره وطنية حول العدالة الضريبية في لبنان، ٢٠١٧  
<<https://www.youtube.com/watch?v=N3-d2ov9MfM&t=165s>> [تم دخول الموقع في ١ آذار/مارس ٢٠١٧]
- أندرو جويل، ماريو منصور، بريثا ميترا، وكارلو سدراليفيتش، الضرائب العادلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).
- وكالة أنباء الأسوشياتد بريس، «المجاعة، أكبر أزمة إنسانية في تاريخ الأمم المتحدة»، قناة الجزيرة، ١١ آذار/مارس ٢٠١٧  
<<http://www.aljazeera.com/news/03/2017/famine-united-nations170310234132946-.html>>  
[تم دخول الموقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧]
- بيسان كساب، «رسم خرائط تدخل صندوق النقد الدولي في العالم العربي | مدى مصر، مدى مصر، ٢٠١٦  
<<http://www.madamasr.com/en/09/11/2016/feature/economy/mapping-imf-intervention-in-the-arab-world/>>  
[تم دخول الموقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧].
- بيكسيل، ماغدينا، وكريستينا جونسون، 'المسؤولية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة'، منتدى دراسات التنمية، ٤٤ (٢٠١٧)، ٢٩-٣٣  
<<https://doi.org/10.1080/08039410.2016.1252424>>
- شادن الضيف، «حالة التعاون التنموي، البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني وحالة فعالية منظمات المجتمع المدني في لبنان» (شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٥).
- مجلس الإنماء والإعمار، تقرير مرحلي ٢٠١٥ (بيروت: مجلس الإنماء والإعمار، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).
- شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق الفعالية الإنمائية، المطالبات الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني من أجل جدول أعمال التنمية العالمية التحويلية (الفليبين: شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية، ٢٠١٤)
- ديف كار و جوزيف سبانجرز، التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية: ٢٠٠٣-٢٠١٢ (واشنطن العاصمة: النزاهة المالية العالمية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)
- «المساعدات الإنمائية تزداد مجدداً في عام ٢٠١٥، الإنفاق على اللاجئين يتضاعف - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»  
<<http://www.oecd.org/development/development-aid-rises-again-in-spending-on-refugees-doubles.htm-2015>>  
[تم دخول الموقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧]

- مبادرات التنمية، تقرير المساعدات الإنسانية العالمية ٢٠١٦ (بريستول، المملكة المتحدة، ٢٠١٦)
- «مشروع مبادئ توجيهية عامة بشأن الدين الخارجي وحقوق الإنسان»  
<<http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/DraftGuidelines.aspx>>  
[تم دخول الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧]
- السعيد، حامد، وجين هاريغان، «الإصلاح الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية، وعدم الاستقرار: الأردن ومصر والمغرب وتونس، ١٩٨٣-٢٠٠٤»، مجلة الشرق الأوسط، ٦٨ (٢٠١٤)، ٩٩-١٢١
- الموازيني، خالد، «تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر، تغيير كفاءة وإنتاجية عمل البلد المضيف: أدلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، المجلة الاقتصادية الأطلسية،  
<<https://doi.org/10.1007/s0-9428-014-11293>> 42 (2014)، 399-411
- «استكشاف التقدم المحرز في البلدان والأقاليم - الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال»  
<<http://effectivecooperation.org/monitoring-country-progress/explore-country-and-territory-progress/>>  
[تم دخول الموقع في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧]
- الوضع الخارجي للاقتصاد المصري (القاهرة: البنك المركزي المصري، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥)  
<<http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx>>
- فراس جابر وإياد الرياحي، دراسة مقارنة: الأنظمة الضريبية في ست دول عربية (بيروت: شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، ٢٠١٤)
- حكومة لبنان والأمم المتحدة، خطة لبنان في الاستجابة للأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦ (بيروت: حكومة لبنان والأمم المتحدة، ديسمبر ٢٠١٥)
- هنية، آدم، «التنمية ككفاح: مواجهة واقع السلطة في فلسطين»، مجلة الدراسات الفلسطينية، 45 (2016)، 32-47  
<<https://doi.org/10.1525/zps.2016.45.4.32>>
- (هاريغان، جاين، الاقتصاد السياسي لتدفقات المعونة إلى شمال إفريقيا (هلسنكي: وايدر، ٢٠١١)  
<<http://hdl.handle.net/54002/10419>>  
[تم دخول الموقع في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧]
- هايكي مينهارد، البنك الدولي، تمويل سياسات التنمية يدعم الوقود الأحفوري ويزيد من تفاقم تغير المناخ: نتائج من البيرو و إندونيسيا ومصر وموزامبيق (مركز معلومات البنك، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)
- سلمى، حسين، مشروع الموازنة مخالف للدستور | المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (بيتا) ٢٠١٦  
<<https://eipr.org/publications/%D%85%9D%8B%4D%8B%1D%88%9D%8B%-9D%8A%7D%84%9D%85%9D%88%9D%8A%7D%8B%2D%86%9D%8A%-9D%85%9D%8AE%D%8A%7D%84%9D-81%9%D%84%9D%84%9D%8AF%D%8B%3D%8AA%D%88%9D%8B1>>  
[تم دخول الموقع في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧]
- صندوق النقد الدولي، تنويع الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي: الخطوات التالية: ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦، الرياض، المملكة العربية السعودية - pdf.102616 (الرياض، المملكة العربية السعودية: صندوق النقد الدولي، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)  
<<https://www.imf.org/external/np/pp/eng/102616/2016.pdf>>  
[تم دخول الموقع في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧]
- ---، لبنان ٢٠١٦ مشاورات المادة الرابعة (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠١٧)

- ---، التوقعات الاقتصادية الإقليمية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، <<http://public.eblib.com/choice/PublicFullRecord.aspx?p=4745317>> [تم دخول الموقع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧]
- ---، «تقرير للبلدان المختارة والمواضيع»، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، <[https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/02/2016/weodata/weorept.aspx?sy=2010&ey=2016&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=83&pr1.y=8&c=2%512C2%682C2%612C2%686C2%419C442%9C2%611C2%564C2%469C2%453C2%456C2%433C2%732C2%439C2%463C2%443C2%744C2%446C2%466C2%672C474&s=GGXWDG\\_NGDP&grp=0&a=#download](https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/02/2016/weodata/weorept.aspx?sy=2010&ey=2016&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=83&pr1.y=8&c=2%512C2%682C2%612C2%686C2%419C442%9C2%611C2%564C2%469C2%453C2%456C2%433C2%732C2%439C2%463C2%443C2%744C2%446C2%466C2%672C474&s=GGXWDG_NGDP&grp=0&a=#download)> [تم دخول الموقع في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧]
- صندوق النقد الدولي، الاستثمار والنمو في العالم العربي، مذكرة تحديد النطاق (المنامة، البحرين، نيسان/أبريل ٢٠١٦)
- جنى البابا، إطار التنمية المستدامة في لبنان، تقييم وطني (بيروت: الأمم المتحدة-الإسكوا، ٢٠١٥).
- خافيير بيريرا، ما هو التمويل المختلط، كيف يعمل وكيف يتم استخدامه (أو كسفام والشبكة الأوروبية بشأن الديون والتنمية (يوروداد)، شباط/فبراير ٢٠١٧).
- جيني تشاو وديليينا ساها، مصادر تمويل الشراكة في الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٥ (شراكة البنك الدولي بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٥)
- جيني تشاو وغادي نجيم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠١٥ تحديث I (البنك الدولي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ٢٠١٥).
- جوانا إي. سبرينغر، «تقييم الإصلاحات التي تحركها الجهات المانحة في السلطة الفلسطينية: بناء الدولة أو الحفاظ على الوضع الراهن؟»، مجلة بناء السلام والتنمية، ٢٠١٥ <<https://doi.org/15423166.2015.1050796/10.1080>>
- كريمة كريم، الإصلاح الاقتصادي في مصر والتعديل الهيكلي (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ١٩٩٧)
- «الأجندة القانونية» <<http://www.legal-agenda.com/article.php?id=3496>> [تم دخول الموقع في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧]
- ماريا خوسيه روميرو، مزيج خطير؟ جدول أعمال الاتحاد الأوروبي لـ«مزج» تمويل التنمية العامة مع التمويل الخاص (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية يوروداد، ٢٠١٣).
- ماريو منصور، ورقة عمل صندوق النقد الدولي لسياسة الضرائب في الشؤون المالية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: النظر إلى الماضي وإلى المستقبل (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، أيار/مايو ٢٠١٥).
- برنامج الاستثمار لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و-منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، «برنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسودة معلومات أساسية: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (المقدمة في المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العمل الإقليمية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة، مصر، ٢٠١٤)
- «مركز الشرق الأوسط - السياسة الجديدة لدول الخليج العربية للمساعدات الخارجية والاستثمار» <<http://blogs.lse.ac.uk/mec/25/11/2015/the-new-politics-of-gulf-arab-state-foreign-aid-and-investment/>> [تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧]

- وزارة المالية، لمحة عن لبنان ٢٠١٤ (بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).
- حمد مسلم، صندوق النقد الدولي في العالم العربي: دروس غير مستفادة (مشروع بريتون وودز، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أهداف التنمية المستدامة كفرص للأعمال التجارية، تقرير التعاون الإنمائي، ٢٠١٦ (باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٦).
- «لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، لمحة سريعة عن المعونة من قبل المتلقي-جديد»، جدول برمجيات  
[https://public.tableau.com/views/OECDDACAidataglancebyrecipient\\_new/Recipients?:embed=y&:display\\_count=yes&:showTabs=y&:toolbar=no?&:showVizHome=no](https://public.tableau.com/views/OECDDACAidataglancebyrecipient_new/Recipients?:embed=y&:display_count=yes&:showTabs=y&:toolbar=no?&:showVizHome=no)  
 [تم دخول الموقع في آذار/مارس ٢٠١٧]
- «المساعدة الإنمائية الرسمية – المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاع – بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي»  
<https://data.oecd.org/oda/oda-by-sector.htm#indicator-chart> [تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧]
- أوكسفام، لمنْ المعونة على أي حال؟؛ تسييس المعونة في النزاعات والأزمات (أوكسفورد: أوكسفام إنترناشونال، ٢٠١١)  
[http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-145whose-aid-anyway-100211-en\\_0.pdf](http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp-145whose-aid-anyway-100211-en_0.pdf)  
 [تم دخول الموقع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧].
- «الفلستينيون يزدادون فقراً للعام الثالث على التوالي – تقرير البنك الدولي يدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة لعكس الاتجاه»، البنك الدولي  
<http://www.worldbank.org/en/news/press-release/palestinians-getting-poorer-for-third-year-in-a-row/27/09/2015>  
 [تم دخول الموقع في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧]
- بريغ، كورالي، والشفافية الدولية، الناس والفساد: دراسة عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠١٦، ٢٠١٦  
[http://files.transparency.org/content/download/12992/1995/file/2016\\_GCB\\_MENA\\_EN.pdf](http://files.transparency.org/content/download/12992/1995/file/2016_GCB_MENA_EN.pdf)  
 [تم دخول الموقع في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧].
- إعمال الحق في التنمية: مقالات بمناسبة الاحتفال بـ ٢٥ عاماً من إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣)  
<https://doi.org/49006/10.18356c2a-en>
- المراسل، إد كلويس، «يُحتمل أن يزداد الإنفاق على المشاريع في عام ٢٠١٧ بعد انخفاضه في العام الماضي»، غولف نيوز، ٢٠١٧  
<http://gulfnews.com/business/sectors/construction/projects-spending-in-is-likely-to-grow-after-last--2017>  
 <1.1968026-year-s-poor-showing  
 [تم دخول الموقع في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧]
- وكالة رويترز للأنباء، «دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى اعتماد ضريبة القيمة المضافة» في غضون عام «، الجزيرة، ١٢ فبراير ٢٠١٧  
<http://www.aljazeera.com/news/02/2017/gcc-nations-adopt-vat-170212102959635.html>  
 [تم دخول الموقع في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧].
- ريتشارد كوان وروبرت رامبتون، «تخفيضات ميزانية ترامب للبرامج المحلية وبرامج المعونة تستدعي ازدياد الجمهوريين»، رويترز (واشنطن العاصمة، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧)  
<http://www.reuters.com/article/us-usa-trump-budget-idUSKBN16M1DO>  
 [تم دخول الموقع في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧].
- روبرتس، كريس ديليو جاي، منشورات، ريسنيك، دانيال أند نيكولاس فان دي وال، «المسارات الديمقراطية في إفريقيا: كشف أثر المعونة الخارجية»، مجلة ريتراسينغ أفريقيا، ٢ (٢٠١٣)، ١٠٨-١٠١
- روشا، روبرتو ريزند، زسوفيا آرفاي، سوبيكا فارازي، الوصول المالي والاستقرار: خريطة طريق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١١)

- سلمى حسين، ثلاث أساطير حول تعويم الجنيه (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، ٢٠١٦).
- سامح لاشين، «خطة النواب» تشن هجوما على الحكومة بسبب عدم عرض قرض صندوق النقد .. ونائب: تأخذها العزة بالإثم – بوابة الأهرام، ٢٠١٦ <<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint.aspx.1299268/70/1/>> [تم دخول الموقع في ٣١ مارس ٢٠١٧].
- «العربية السعودية الرائدة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤ بنسبة ١,٩٪ من إجمالي الدخل القومي | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية» <[http://www.sa.undp.org/content/saudi\\_arabia/en/home/](http://www.sa.undp.org/content/saudi_arabia/en/home/)> [تم دخول الموقع في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧].
- سيباستيان سونس و إنكين وييس، مشاركة دول الخليج العربية في مصر وتونس منذ ٢٠١١ المبررات والأثر (برلين: المجلس الألماني للعلاقات الخارجية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).
- سلمى، ناديا، «مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر – الاستثمار المحلي: أدلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، المجلة الدولية للاقتصاد والمالية، 8 (2016)، <<https://doi.org/10.5539/ijef.v8n7p123>>
- ثرية زين: «اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، ندوة إقليمية حول سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة والنمو الشامل» (عرضت في الحلقة الدراسية الإقليمية حول سياسات الاستثمار نحو التنمية المستدامة والنمو الشامل، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، الرباط، المغرب، ٢٠١٣).
- «تصنيف صندوق الثروة السيادية – مؤسسة صندوق الثروة السيادية» <<http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/>> [تم دخول الموقع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧].
- أونكتاد، منشورات، جعل البنين المالي الدولي يعمل من أجل التنمية، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥ (نيويورك، العاصمة: الأمم المتحدة، ٢٠١٥).
- --- ، مبادئ تعزيز الإقراض والاقتراض السيادية المسؤولة، en.pdf\_gdsddf2012misc1 (جنيف ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) <[http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsddf2012misc1](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsddf2012misc1.en.pdf)> [تم دخول الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧].
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التحديث المشترك بين الوكالات – لبنان – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ يونيتيد (بيروت).
- البنك الدولي، مساعدات التنمية العربية، أربعة عقود من التعاون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حزيران/يونيو ٢٠١٠.
- ---، قياس الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المشتريات ٢٠١٧، تقييم قدرة الحكومة على إعداد وتوريد وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (البنك الدولي، ٢٠١٦).
- «مؤشرات التنمية العالمية | بنك المعلومات» <<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GNS.ICTR.ZS&country=#>> [تم دخول الموقع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧].
- --- <<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT.GD.ZS&country=#>> [تم دخول الموقع في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧].
- --- <<http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&series=FS.AST.PRVT.GD.ZS&country=#>> [تم دخول الموقع في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧].
- «مشروع اتفاقية قرض المفاعل النووي»، الجريدة الرسمية، ٢٠١٦.

- نور، علي، «٤ مكامن فساد: ٥ مليارات ليرة.. ونصف»، المُدُن <<http://www.almodon.com/economy>> 4/27/3/2017/مكامن-فساد-٥-مليارات-ليرة-ونصف< [تمّ دخول الموقع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧]
- هبة الليثي مستشارة «المركزي للإحصاء» في حوار مع «الشروق»: انخفاض مستوى التعليم أكثر العوامل ارتباطاً بالفقر في مصر... والمشروعات القومية لن تحسن أحوال الفقراء - بوابة الشروق% <<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12122016&id=7b103c872-03a-4902-a38f-c1fc70d9bb2e>> [تمّ دخول الموقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧]





